تقييم الإستقرار المالى للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في مصر باستخدام نموذج Z-SCORE خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)

أ.م.د / عصام أحمد البدرى*
أحمد السيد السيد بهنسى**

(*) **أ.م. د / عصام أحمد البدري:** أستاذ الاقتصاد المساعد ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة – جامعة المنوفية ، ويهتم الباحث بقضايا النمو الاقتصادى ومشاكل الاقتصاد المصرى
Email : esamahmed1981@gmail.com
(**)**احمد السيد السيد بهنسى:** باحث ماجستير دراسات عليا تخصص "اقتصاد "– كلية التجارة – جامعة المنوفية
Email : ahmedbahnasy2011@gmail.com

المستخلص:

هدف البحث إلى تقييم أنشطة البنوك الإسلامية بمصر، سواء أكانت بنوك إسلامية كاملة أم فروع للمعاملات الإسلامية تابعة لبنوك تقليدية، من حيث الإستقرار المالى باستخدام نموذج Z-score. وذلك خلال الفترة من٢٠٠٣-٢٠٢١م،حيث تعد من أهم الفترات التى شهدت تغيرات تؤثر وبشكل مباشر على الاستقرار المالي بالقطاع المصرفي ومن ثم الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية في مصر. توصل انه بالرغم من وجود ١٤ بنكًا لديها رخصة تشغيل فروعًا للمعاملات الإسلامية في مصر ضمن اجمالي ٣٨ بنك بنسبة ٣٧% تقريبًا، إلا وأن أصولها لا تمثل سوي ٦% فقط من السوق المصرفي المصري. منها ٣ بنوك إسلامية بالكامل (أبو ظبي الإسلامي- البركة الإسلامي - فيصل الإسلامي)، وقد حققت أصولها نموًا بنسب عالية، بالاضافه إلي الفروع الإسلامية لبنك مصر والتى ارتفعت حجم أعمالها بشكل يلفت انتباه المهتمين خلال العشر سنوات الأخيرة.وتوصل أيضًا من خلال قياس الاستقرار المالي ومحدداته بالبنوك الإسلامية بالمقارنة بالبنوك التقليدية، مستخدمة فى ذلك نموذج Z-score، إلى أن البنوك الإسلامية تتمتع بقدر من الإستقرار المالي إلا وأن البنوك التقليدية التجارية استقرارها المالي أعلي بشكل ملحوظ عن البنوك الإسلامية فى مصر. يوصي البحث بأهمية تحسين البنية التشريعية والتنظيمية المرتبطة بالبنوك الإسلامية، إلى جانب العمل نحو زيادة إنتشار فروع البنوك الإسلامية وكذا إفتتاح فروعًا للمعاملات الإسلامية طرف البنوك التقليدية والتى لديها رخصة تشغيل فروع إسلامية، وأيضًا اضافة نوافذ جديدة لفروع المعاملات الإسلامية طرف البلدان العربية والإسلامية على غرار فروع البنوك الإسلامية العاملة فى مصر والتابعة لبلدان عربية.

الكلمات المفتاحية:بنوك اسلامية-بنوك تجارية-الاستقرار المالى- نموذج Z-score

Abstract:

The aim of the research is to evaluate the activities of Islamic banks in Egypt, whether they are complete Islamic banks or branches of Islamic transactions affiliated with traditional banks, in terms of financial stability using a model Z-score. And that during the period from 2003-2021, as it is considered one of the most important periods that witnessed changes that directly affect the financial stability of the banking sector and then the financial stability of Islamic banks in Egypt. He found that although there are 14 banks that have licenses to operate branches for Islamic transactions in Egypt, out of a total of 38 banks, at a rate of approximately 37%, their assets represent only 6% of the Egyptian banking market. Including 3 fully Islamic banks (Abu Dhabi Islamic - Al Baraka Islamic - Faisal Islamic), and their assets have achieved high growth rates, in addition to the Islamic branches of Banque Misr, whose business volume has increased in a way that draws the attention of those interested during the last ten years.By measuring financial stability and its determinants in Islamic banks compared

to conventional banks, using a model Z-score, that Islamic banks enjoy a degree of financial stability, but that traditional commercial banks have significantly higher financial stability than Islamic banks in Egypt..The research recommends the importance of improving the legislative and organizational structure associated with Islamic banks, in addition to working towards increasing the spread of Islamic bank branches, as well as opening branches for Islamic transactions with traditional banks that have a license to operate Islamic branches, and also adding new windows to Islamic transaction branches in Arab and Islamic countries, similar to bank branches. Islamic operating in Egypt and affiliated to Arab countries.
key words:Islamic Banks-Commercial Banks-Financial Stability-Model Z-score

مقدمة:

بدأت تجربة البنوك الإسلامية بمصر أوائل الستينات من القرن الماضى كشريك للبنوك التجارية التقليدية، وإستمرت تنمو وتتوسع حتى الأن إلى أن وصلت عام ٢٠٢١ لعدد ١٤ بنك تمتلك تقريباً ٢٤٨ فرعًا للمعاملات الإسلامية. فهي تحاول جاهدة عن طريق الأنشطة والخدمات التى تقدمها أن تساهم بشكل مباشر وبطريقة فعالة فى التنمية الإقتصادية، كونها مؤسسات مالية مصرفية تعمل على تجميع الأموال في صورة ودائع وشهادات وحسابات وغيرها من بنود تكوِّن محفظة الودائع لتلك البنوك ومن ثم إستخدام هذه الودائع وتوظيفها بطرق متنوعة ومختلفة تلبى إحتياجات عملاءها، إضافة إلى ذلك فهى تقوم بمختلف الخدمات المصرفية التى تقوم بها البنوك التقليدية الأخرى وتعمل علي تعظيم ربحيتها أيضاً من تلك الأنشطة.

وأثناء قيام البنوك الإسلامية بالأنشطة والخدمات المصرفية، فإنها تواجه بعض التحديات (الداخلية – الخارجية) والمخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية والتى قد تؤثر وبشكل مباشر فى دورها التنموى، ومن التحديات الداخلية علي سبيل المثال ما يرتبط بمدى كفاءة العناصر البشرية التى تعمل بتلك البنوك وكذا تطور وتنوع المنتجات والخدمات التى تقدمها لعملاءها، إلى جانب البرامج الإلكترونية التي يستخدمها الجهاز المصرفي للتيسير علي تقديم الخدمات، بينما تمثل أهم التحديات الخارجية فى علاقتها مصرفياً بالبنوك التقليدية الأخرى وكذا إلتزامها المتوازن بين قوانين وتعليمات البنك المركزى كبنك الدولة من ناحية وبين أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية من ناحية أخرى.

يلعب الإستقرار في الأنظمة المالية دورًا مهمًا ومؤثرًا في الإستقرار الإقتصادي للدول. حيث تتأثر حالة الإستقرار المالي للدولة المصرية تأثير مباشر وخاصة فى فترات الأزمات المتتالية التى أثرت فى الإقتصاد المصرى بمدى إستقرار الأنظمة المالية والنقدية وعلى وجهة الخصوص

النظام المصرفى المصرى. ويمكن أن يكون عدم الإستقرار المالي وآثاره على الإقتصاد مكلفًا للغاية بسبب إنتشاره أو آثاره غير المباشرة على أجزاء أخرى من الإقتصاد. ففي الواقع: قد يؤدي ذلك إلى أزمة مالية مع عواقب سلبية على الإقتصاد. ومن ثم، فمن الضروري أن يكون لدينا نظام مالي سليم ومستقر وصحي لدعم التخصيص الفعال للموارد وتوزيع المخاطر عبر الإقتصاد.

أحد الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية هو تعزيز والحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي لأنه يساهم في إقتصاد سليم ونمو مستدام. كما تتطلع الأنظمة المالية نحو تعزيز نظام مالي سليم وفعال من خلال الحفاظ على سلامة المؤسسات المالية وقوة البنية التحتية المالية لتحمل الأزمات والصدمات الإقتصادية المعاكسة، وبالتالي منع حدوث إضطرابات والحفاظ على الثقة في النظام المالي رغم التحديات والحروب الإقتصادية الراهنة. ويتم تحقيق ذلك في المقام الأول من خلال التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية المرخصة، والمساهمة بنشاط في تطوير أسواق مالية بشكل أكثر فعالية.

والجهاز المصرفى متمثل فى البنوك العاملة فى الدولة المصرية (بنوك إسلامية – بنوك تقليدية) هى أدوات الدولة النقدية لإحداث إستقرار مالى ومن ثم إستقرار إقتصادى للدولة. وعلى الرغم من ضئالة حجم البنوك الإسلامية فى الجهاز المصرفى المصرى إلا وأنه هى جزء من كل توثر وتتأثر بحالة الإستقرار المالى ومن ثم التأثير فى الإستقرار الإقتصادى للدولة. ومن هنا تأتى أهمية البحث فى مناقشة الإستقرار المالى للبنوك الإسلامية ومقارنتها بالإستقرار المالى بالبنوك التقليدية فى مصر، ومحدداتها ومتغيراتها المختلفة (نوع البنك – نسبة المشاركات والمرابحات/ القروض للودائع – الأرصدة لدى البنوك الأخرى – أذون الخزانة – إجمالي الإلتزامات – حجم الودائع – حجم الأصول – الأصول الثابتة).

مشكلة البحث:

تتبلور المشكلة الرئيسية للبحث في أن هناك طلب متزايد ومستمر من العملاء على الادخار فى البنوك الاسلامية،هو ماترتب عليه نمو بمعدلات عالية ومستمرة فى اجمالى حجم الودائع والائتمان وتوظيف الأموال حيث بلغ حجم أعمال البنوك الاسلامية فى مصر حوالى ٤٠٧ مليار جنية سنة٢٠٢٠،ومن هنا تأتى أهمية دراسة الاستقرار المالى لهذه البنوك ومحدداته ومقارنته بالاستقرار المالى للبنوك التقليدية.

أهمية البحث:

البنوك الاسلامية هى جزء من كل توثر وتتأثر بحالة الإستقرار المالى ومن ثم التأثير فى الإستقرار الإقتصادى للدولة، ومن هنا تأتى أهمية البحث فى مناقشة الإستقرار المالى للبنوك الإسلامية ومقارنتها بالإستقرار المالى بالبنوك التقليدية فى مصر، ومحدداتها ومتغيراتها المختلفة (نوع البنك – نسبة المشاركات والمرابحات/ القروض للودائع – الأرصدة لدى البنوك الأخرى – أذون الخزانة – إجمالي الإلتزامات – حجم الودائع – حجم الأصول – الأصول الثابتة).

أهداف البحث:

- إبراز التطور الحالى للبنوك الإسلامية فى الإقتصاد المصرى.
- توضيح أداء ونشاط بعض البنوك الاسلامية فى الاقتصاد المصرى.
- قياس المتغيرات المؤثرة في الإستقرار المالى للبنوك الإسلامية ومقارنتها بالبنوك التقليدية.

فروض البحث:

تتمثل فروض البحث فى:

- **الفرض الأول:** لا يوجد فرق معنوي فى الإستقرار المالى ومحدداته بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
- **الفرض الثانى:** لا يوجد إختلاف معنوى بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية فيما يتعلق بـ (نوع البنك – القروض/ المرابحات والمشاركات – الأرصدة لدى البنوك – شراء أذون خزانة – حجم الأصول – إجمالي محفظة الودائع – إجمالي الإلتزامات – حجم الأصول الثابتة).

منهج البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث، وتحليل أبعاد الظاهرة لاختبار فرضية الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي لتتبع الظاهرة وتوصيفها، بجانب المنهج القياسي باستخدام نموذج Z-score ويتم إستخدامه كمعيار للإستقرار المالى في قياس الاستقرار المالى للبنوك الاسلامية ومقارنته بالبنوك التقليدية.

بناءًا عليه جاء البحث ضمن أربعة أجزاء رئيسة:

يتناول **الجزء الأول** الإطار النظري لدراسة البنوك الاسلامية من خلال عرض المفاهيم الأساسية للبنوك الاسلامية ونشأتها، واستعراض الدراسات السابقة التي تتناول ظاهرة أو حالة الدراسة أو الدراسات ذات الصلة.

ويتطرق **الجزء الثاني** من البحث تحليل تطور البنوك الاسلامية فى الاقتصاد المصرى،ودراسة أداء بعض البنوك الاسلامية فى الاقتصاد المصرى مثل بنك فيصل الاسلامى،بنك البركة الاسلامى،بنك أبوظبى الاسلامى،والفروع الاسلامية لبنك مصر.

في حين **يتناول الجزء الثالث** من الدراسة تقييم الاستقرار المالى للبنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية بالاعتماد على نموذج Z-score ويتم استخدامه كمعيار للاستقرار المالى، وفي **الجزء الرابع** يختتم البحث بالنتائج والتوصيات والتوصيات.

الجزء الأول:الأطار النظرى لدراسة البنوك الأسلامية:

يعتبر القطاع المصرفى أحد أهم القطاعات المؤثرة في الإقتصاد، فهو يؤثر بشكل مباشر عن طريق البنك المركزى (بنك الدولة) وبالتعاون مع باقى القطاعات الإقتصادية الأخرى فى تحقيق الإستقرار المالى والإقتصادى للدولة، حيث يعتبر البنك المركزى هو أداة الدولة النقدية، وتعد البنوك الإسلامية هى أحد أنواع البنوك العاملة بالدولة المصرية وتعتبر حديثة العهد بالجهاز المصرفى للدولة، وعلى الرغم من عدم تمثيلها بالشكل والحجم الذى يلبى متطلبات وإحتياجات العملاء، إلا وأنها تعتبر أحد مكوناته سواء أكانت بنوك إسلامية بالكامل أو فروعًا إسلامية لبنوك تقليدية، فهى تحاول من خلال الوظائف التى تقوم بها تقديم الأنشطة والخدمات التى تشارك من خلالها فى التنمية الإقتصادية للدولة على وجه العموم وتعظيم أرباحها كذلك، ولها من أوجه الإتفاق مع البنوك التقليدية وبعض أوجه الإختلاف التى تجعلها مختلفه فى بعض الأمور الفنية والتنظيمية عن البنوك التجارية التقليديةّ وأيضًا علاقتها بالبنك المركزى للدولة نظرًا لإلتزامها بالتعليمات والضوابط التى يضعها البنك المركزى إلى جانب إلتزامها المتزامن بأحكام الشريعة الإسلامية والتى تنظم المعاملات المالية فى الإسلام حيث يترجم التوجهات العامة للدولة من خلال التشريعات والقوانين التى يستخدمها لتنظيم العمل المصرفى وكذا مراقبة ومتابعة أداء البنوك العاملة فى الدولة بمختلف أنواعها.

١-نشأة وتعريف البنوك الأسلامية

قد جاءت نشأة البنوك الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية (الأفراد والمؤسسات) في إيجاد صيغة للمعاملات المصرفية تبتعد عن شبهة الربا، حيث يغلب على العديد من المجتمعات الإسلامية طابع خاص يحدد وبشكل واضح ميول ورغبات الأفراد فى تعاملاتهم مع بعضهم البعض ومع الغير، ألا وهو مبدأ الحلال والحرام(المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ٢٠٠٥)، حيث حثنا الإسلام فى الشريعة الإسلامية على النظر للمال على أن له وظيفة أساسية فى التنمية ليس فقط مكسب للأفراد، بل يتعدى هذا الدور إلى أن يقوم بأدوار تنموية أعم وأشمل للمجتمع ككل(بسام ،٢٠٠٨)، ومن هنا جاءت أهمية ترجمة تلك الأفكار إلى إنشاء البنوك الإسلامية والتى تلبى رغبة الأفراد والمؤسسات الراغبين فى إبرام تعاملاتهم المصرفية بطريقة تتماشى مع أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية السمحة.

وكانت النواة الأساسية لتلك التجربة أوائل الستينات من القرن الماضى على يد الدكتور/ أحمد النجار رئيس الإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية سابقًا، وهى تعد أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي عام ١٩٦٣ م بمدينة ميت غمر – محافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية، وسميت أنذاك ببنوك الإدخار المحلية على غرار التجربة الألمانية التى إقتبس منها الكثير نظرًا لدراسته ومجال عمله بألمانيا خلال تلك الفترة بإتحاد بنوك الإدخار المحلية بألمانيا، وعلى الرغم من وجود تجارب سابقة للتجربة للمصرية (كراتشى فى باكستان – حيدر أباد بالهند) إلا وأن التجربة المصرية كانت الأقوى والأهم، حيث قام على أساسها العديد من الأبحاث عن تلك التجربة فى دول أوروبا، إلا وأنه لم تستمر التجربة حوالى أربع سنوات فقط نظرًا لعدم تأقلمها مع الظروف السياسية القائمة فى تلك الأوقات مما دفع د/ أحمد النجار إلى مغادرة البلاد إلى السودان والبدأ فى تطبيق التجربة هناك.

وفى عام ١٩٧١م عاد د/أحمد النجار إلى البلاد ليعمل مستشارًا لوزير المالية حيث تم تكليفه بالبدء فى إنشاء بنك ناصر الإجتماعى، كأول بنك ينص فى قانون إنشائه نصًا واضحًا على عدم التعامل بالفوائد أخذًا أو عطاءًا. ونظرًا لغلبة الطابع الإجتماعي على البنك، فقد كان الفقراء هم أصحاب الأولوية ولم يتم إخضاعه للمتابعة والإشراف من قبل البنك المركزى نظراً لكونه ذات بعد إجتماعى وكان مملوك بالكامل للدول، وحتى الأن يقوم بنك ناصر الإجتماعى بالأنشطة المصرفية الإجتماعية، التى تقوم بها الدولة عن طريق وزارة التضامن الإجتماعى حيث وصل عدد فروعة حتى عام ٢٠٢٠ تقريباً ٩٠ فرعاً تقدم تلك الخدمات الإجتماعية (بنك ناصر الاجتماعى،٢٠٢١).

وعلى المستوى الدولى فكانت فكرة إنشاء أول بنك إسلامي دولى ضمن بيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلاميّة، الذي عُقد في ديسمبر ١٩٧٣م بمدينة جدّة، وبدأ أنشطته رسميًا في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٥م، هدفه الأساسى أن يكون إسلاميَّ المبادئ وأن يساهم في تغيير وجه التنمية البشريّة الشاملة في العالَم الإسلاميّ وحتى الأن بلغ عدد الدول الأعضاء بالبنك ٥٦ دولة من مختلف العالم العربى الإسلامى ولايشترط للإنضمام لعضوية البنك إلا أن تكون الدولة عضوًا بمنظمة التعاون الإسلامى، ولكى يقدم البنك المزيد من الخدمات قام بتشكيل عدة مجموعات هى (المعهد الإسلامى للبحوث – المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار – المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص – المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة) وتهدف جميعها إلى إعداد الدول الأعضاء لمواجهة التحديات والصعاب المختلفة.

وعلى مستوى البنوك التجارية التى تأخذ طابعًا إسلاميًا شهد عام ١٩٧٥ م إنشاء بنك دبى الإسلامى كأول بنك تجارى إسلامى يقدم الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات ووفقا لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، ويعتبر بنك دبى الإسلامى هو البداية الحقيقية لنشأة البنوك التجارية الإسلامية فى العصر الحديث، ولا يزال ينمو ويتوسع فى فتح العديد من الفروع المنتشرة حول العالم، إضافة إلى تأسيس بعض الشركات الدولية والتى يستخدمها كذراع إستثمارى بطريقة غير مباشرة لتخدم أهداف وطموحات البنك دوليًا. وبالعودة للبنوك الإسلامية للدولة المصرية فيعتبر بنك فيصل الإسلامى أول بنك إسلامى مصرى إتفق المؤسسون فيما بينهم على إنشاءه وتمت الموافقة على تأسيس البنك بالقانون الخاص رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧، وبدأ يمارس مهامة فى عام ١٩٧٩م حيث بدأ يعمل كمؤسسة إقتصادية وإجتماعية تأخذ شكل شركة مساهمة مصرية، وتعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد لاقت الفكرة ترحيبًا واسعًا على المستويين الشعبى والرسمى(بسام،٢٠٠٨)' ثم إنتقلت الفكرة بعد ذلك إلى البنوك التجارية والتي بدأت تقوم بفتح فروع للمعاملات الإسلامية إلى جانب فروعها التقليدية.

ومنذ ظهور تجربة البنوك الإسلامية إلى النور أوائل الستينات من القرن الماضى وحتى الوقت الراهن، إجتهد العلماء والمتخصصين بوضع تعريف واضح للجميع عن الدور الذى تقوم به البنوك الإسلامية وما يميزها عن غيرها من باقى البنوك، فعلى الرغم من إختلاف بعض العبارات والمصطلحات فى العديد من التعاريف المختلفة إلا وأن المعنى تقريبًا كان واحدًا. فعرفها رائد الصيرفة الإسلامية د/ أحمد النجار: على أنها مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في

نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع. وتم وضع تعريف لها بالإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية على أنها البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الإلتزام بالشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءًا، كما ورد تعريف آخر نص على أنها " مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الإستثماري وإداراتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليًا وخارجيًا(Iqbal,2001).

كما يشير مصطلح المصرفية الإسلامية إلى مجموعة كاملة من العمليات المصرفية وفقاً للمبادئ الإسلامية. ويعرف Kouser البنوك الإسلامية بأنها نظام متكامل قائم على قواعد التمويل الإسلامية,يشير إلى إجراء العمليات المصرفية بما يتوافق مع التعاليم الإسلامية(Kouser&el,2011).

ومع ذلك، فإن الفارق الرئيسي الذي يميز المصرفية الإسلامية عن النظام المصرفي التقليدي هو أن الإسلام يحظر على المسلمين تلقي أو دفع أي فائدة (إعادة الأموال على النقود)، والتي تنجم عن المعاملات المصرفية (أي من القروض والودائع الثابتة)، الربا هى أي عائد نقدي على إقراض المال؛ سواء كان هذه الإرجاع ثابت أو غير ثابت أو بسيط أو معقد وأيا كان معدل هذا الإرجاع، ويذهب آخرون أن بعض العلماء أوضحوا الربا على أنه أي نوع من مدفوعات الفائدة، في حين فسرها آخرون على أنها تشمل مدفوعات الفائدة القصوى فقط (Cihak, M. and Hesse,2008).

وعلى ضوء ما تقدم، يرى الباحثان أن البنوك الإسلامية هي بنوك ذات طابع تجارى، تعمل على جذب الودائع من العملاء الراغبين فى إتمام تعاملاتهم المصرفية وفق آلية شرعية، وتقوم بتوظيف تلك الأموال بصيغ وصور مختلفة تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة، والتى تساهم مباشرة فى التنمية الإقتصادية للدول، إضافة إلى ذلك فهى تقدم الخدمات المصرفية المختلفة كباقى البنوك التقليدية الأخرى مثل خطابات الضمان والإعتمادات والتحويلات وغيرها من الخدمات التى لا تتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية، كما يحاول البنك الإسلامى من خلال توظيف أمواله والخدمات التى يقدمها لتعظيم أرباحه وتحقيق مكاسب للبنك وللمجتمع ككل.

٢-الدراسات السابقة والفجوة البحثية

ففي العقد الأخير، تزايدت الدراسات المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية مع الإهتمام المتجدد خاصة بعد الإنهيار المالي العالمي الأخير الذي نجم عن أزمة الرهن العقاري، أدت الأزمة إلى إنهيار المؤسسات المالية الكبيرة، وإنقاذ البنوك من قبل الحكومات الوطنية، ويهتم العلماء في فترة ما بعد الأزمة بشكل متزايد بتقييم ما إذا كانت الخدمات المصرفية الإسلامية القائمة على تقاسم الأرباح والخسائر أكثر إستقرارًا من نظيراتهم التقليدية كما تم فى دراسة (Smolo, 2010).

وقد أظهرت دراسة أجرتها (منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ،٢٠١٠) أن البنوك التي تعتمد في الغالب على أموال الجملة بما في ذلك التمويل من البنوك الأخرى وأسواق المال قد تأثرت بشدة بالأزمة المالية الأخيرة. ويثير كل من (Suzuki &Wanniarachchige,2017) أنه على الرغم من إمتثال البنوك الإسلامية لمبادئ الشريعة الإسلامية، إلا أن أسلوب إستثمارها هو المهيمن من خلال المرابحة أو الإقراض الهامشي القريب من الممارسات المصرفية التقليدية.

ولقد درست العديد من الدراسات التجريبية الإستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية بناءًا على نموذج z-Score، وفي مقدمتها دراسة (Cihak and Hesse, 2010) الذين إستخدموا عينة من ٧٧ بنكًا إسلاميًا و ٣٩٧ بنكًا تجاريًا خلال فترة ما بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٤. وجدوا أن الإستقرار المالي في البنوك التقليدية أقوى من الناحية المالية من البنوك الاسلامية، تظهر النتائج أن العوامل الخاصة بالبنك وتركيز القطاع المصرفي تمثل المحددات الرئيسية للإستقرار البنوك الإسلامية والتقليدية.

في حين أن الدراسة المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية كانت موضع إهتمام العديد من الدراسات، فقد تمت مناقشة محركات الكفاءة وعلاقتها بالعديد من العوامل الأخرى في الأدبيات أيضًا، فقد وجد (Beck, 2013) عبر تحليل ٨٨ بنكًا إسلاميًا و ٤٢٢ بنكًا تقليديًا في جميع أنحاء العالم أن البنوك الإسلامية أقل فعالية من حيث التكلفة، ولديها أصول بجودة أعلى، وتتمتع برأس مال أفضل.

وبالمثل يوضح (Ariss,2010) بتحليل ٥٨ مصرفًا إسلاميًا و ١٩٢ مصرفًا تقليديًا من ١٣ دولة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ أن البنوك الإسلامية أقل تنافسية وأفضل رأسماليًا.دراسة (Louati&Louhichi, 2016)الذين يربطون كفاءة البنوك الإسلامية بالإستقرار ويجادلون بأن كفاءة التكلفة لها تأثير سلبي وهام على مخاطر البنوك الإسلامية.

كما هدفت دراسة (Miah & Uddin, 2017) إلى فحص الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث التوجه التجاري، والإستقرار، والكفاءة، تم جمع البيانات الخاصة بهذا البحث من ٤٨ مصرفًا تقليديًا و ٢٨ مصرفًا إسلاميًا من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤. ,وتم تحليل البيانات المجمعة بإستخدام النسب المحاسبية والتحليل العشوائي للحدود (SFA) والمربعات الصغرى العادية (OLS). أظهرت النتائج أن البنوك التقليدية أكثر كفاءة في إدارة التكلفة من نظيراتها الإسلامية. ومع ذلك، فإن البنوك الإسلامية أكثر صلابة من حيث الملاءة قصيرة الأجل ولكن لا يوجد مثل هذا الإختلاف فيما يتعلق بالإستقرار على المدى الطويل. كما يوضح تقدير الإنحدار أن عمليات البنوك الإسلامية تختلف عن نظيراتها التقليدية وأن النتائج تظل ذات دلالة إحصائية حتى بعد التحكم في المتغيرات الخاصة بالبنك. علاوة على ذلك، البنوك الأكبر لديها نسبة وساطة أقل مما يشير إلى عدم وفورات الحجم. تشير النتائج أيضًا إلى أن البنوك ذات رأس المال المرتفع أكثر إستقرارًا ولكنها غير فعالة من حيث التكلفة مما يثبت أن البنوك الغنية برأس المال قد فشلت في الإستفادة من تأثير الرافعة المالية.

ومع ذلك، لم تجد دراسة (Bader & Ariff, 2008) فرقًا كبيرًا بين البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث الكفاءة من خلال تحليلهم لـ ٤٣ مصرفًا إسلاميًا و ٣٧ مصرفًا تقليديًا في ماليزيا، حللت دراسة (Belanes&Regaieg, 2015) الربحية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في ماليزيا. إستخدمت الدراسة الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠١١ في المنهجية، إستخدم هذا البحث نموذج إختبار T، الإنحدار والإرتباط، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أكثر ربحية من البنوك التقليدية في حين أن إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول للبنك الإسلامي أعلى من البنوك التقليدية، إستنادًا إلى إختبار الإنحدار، بالنسبة للبنوك التقليدية، يعتبر العائد على حقوق الملكية تأثيراً لربحية البنك التقليدي، وبالنسبة للبنوك الإسلامية، يعتبر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية من العوامل الهامة التي تؤثر على الربحية، بناءًا على إختبار الإرتباط، فإن العائد على حقوق الملكية هو تأثير ربحية البنك التقليدي وبالنسبة للبنوك الإسلامية، فإن العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لهما علاقة مهمة مع المتغير المستقل وهو إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

وتطرقت دراسة (Alqahtani&Mayes, 2017) نحو التحقيق في كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بإستخدام DEA و SFA قبل وأثناء

وبعد الأزمة المالية العالمية (GFC). حيث أشارت النتائج إلى أن البنوك الإسلامية كانت أكثر كفاءة من حيث التكلفة مقارنة بالبنوك التقليدية خلال إجتماع التمويل العالمي. بالإضافة إلى ذلك، قامت البنوك الإسلامية بسد الفجوة الكامنة من حيث كفاءة الربح إلى مستوى ضئيل مقارنة بالفترة السابقة على الأزمة المالية العالمية وخلال الفترة قيد التحقيق. على العكس من ذلك، خلال الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، عانت البنوك الإسلامية أكثر من البنوك التقليدية من حيث كفاءة الربح وفقدت تفوقها في الكفاءة من حيث التكلفة.

في المقابل وجد (Ahmed et al,2016) أن البنوك الإسلامية أقل إستقرارًا من البنوك التقليدية، وهذه النتيجة مدعومة من قبل (Kabir and Worthington,2017)، التي إختبرت بيانات ١٦ إقتصادًا ناميًا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢). ومن ناحية أخرى بإستخدام Z-Score لمقارنة صلابة البنوك الإسلامية والتقليدية خلال الأزمة المالية، لا يظهر (Bourkhis and Nabi, 2013) فرقًا كبيرًا بين مرونة هذين النوعين من البنوك. وتم ذلك من خلال توضيح إختلاف العمل المصرفي الإسلامي عن نموذج أعمال البنوك التقليدية. وبالمثل، فإن دراسة Abedifar et al, (2013) وجدوا أنه لا يوجد فرق كبير بين إستقرار البنوك الإسلامية والتقليدية الكبيرة.

وقد اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها سوق تقوم بقياس الاستقرار المالى فى البنوك الاسلامية ومقارنته بالبنوك التقليدية وذلك باستخدام نموذج Z-score بالتطبيق على حالة الاقتصاد المصرى ،مع استعرض أداء بعض البنوك الاسلامية فى الاقتصاد المصرى.

ثانيا: تطور نشاط البنوك الأسلامية فى مصر:

لقد تصور البعض لسنوات عديدة أن البنوك الإسلامية ما هي إلا بنوك تتعامل بدون سعر فائدة فقط، وهذا رأي جانبه الصواب بشكل جزئى نظرًا لعدم الدراية الكاملة والسليمة بطبيعة عمل البنوك الإسلامية. فقد تتعامل البنوك الإسلامية بأشكال وصور بدون فوائد سواء فى جانب الودائع (حسابات بدون أرباح) أو فى جانب الإئتمان والقروض (القرض الحسن بدون فوائد)، وكذلك الأمر فقد لا يفرق البعض بين النظرة للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، والبعض الأخر يميز التعامل مع فروع البنوك الإسلامية عن الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية من حيث أن البنوك الإسلامية تعمل بشكل إسلامى كامل، بينما الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية قد تضطر لدخول أموالها بين الإسلامى والتقليدى، كما أن هناك وجهة نظر تتجه إلى أن التعامل مع البنوك والفروع الإسلامية للبنوك التقليدية هو الأقرب للصواب درءًا لأى شبة ربا.

ونحاول فى الجزء فى البداية عرض مختصر حول نشأة وجذور البنوك الإسلامية فى مصر وحتى وقتنا الراهن، مرورًا بالتحديات والصعاب التى واجهتها مراحل النشأة والتطور. ثم بعد ذلك نظرة تفصيلية حول أهم البنوك الإسلامية العاملة فى مصر (بنك فيصل– بنك البركة– مصرف أبوظبى الإسلامى) بالإضافة إلى أهم البنوك التجارية التى لها فروعًا للمعاملات الإسلامية (الفروع الإسلامية لبنك مصر).

١-التطور الحالى لأداء البنوك الأسلامية فى مصر

ولقد أصدر البنك المركزي المصري موافقته للبنوك التجارية بإنشاء فروعًا للمعاملات الإسلامية، وبلغ إجمالي أصول البنوك الإسلامية الأربعة عام ٢٠٠٣ نحو ٢٤ مليار جنيه، ووصل عدد فروع بنك فيصل والمصرف المتحد والتمويل السعودي ٣٩ فرعًا، ووصلت فروع بنك ناصر الإجتماعي نحو ٩٠ فرعًا،وقبل منتصف عام ٢٠٠٦ حيث كانت الخريطة مقصورة على أربعة بنوك إسلامية فقط (بنك فيصل الإسلامي – المصرف الإسلامي الدولي للإستثمار والتنمية – بنك التمويل المصري السعودي – بنك ناصر الإجتماعي)، وقد بلغ نصيبها من الجهاز المصرفي من ٤% إلى ٥% من إجمالي الودائع في السوق المصرفية المصرية، و٦% من إجمالي القروض، وتدني نصيبها من إستثمارات البنوك.

ونلاحظ أن هناك تغيرًا جوهريًا في خريطة البنوك الإسلامية منذ منتصف عام ٢٠٠٦، فقد نشأ كيان جديد هو المصرف المتحد، وذلك بعد إستحواذه على المصرف الإسلامي الدولي للإستثمار والتنمية، وهو يسعى إلى الإستحواذ على أكبر حصة للمعاملات الإسلامية، حيث وصلت نسبة معاملاته الإسلامية إلى نحو ٦٠ %، ويسعى لأن تصل إلى ٩٠ % خلال الفترة القادمة. ودخل السوق المصرفي بنك أبوظبي الإسلامي الذي إستحوذ على حصة من أسهم البنك الوطني للتنمية الذي يمتلك ٢٧ فرعًا إسلاميًا، ليصل نصيب البنوك الإسلامية في السوق المصرفية إلى ٨ %.ويتوقف إلى حد كبير مستقبل البنوك على وجود تشريع مساند لعمل البنوك الإسلامية في مصر، وخلق وإبتكار منتجات جديدة، والتوسع في إنشاء كيانات مصرفية جديدة، ومساندة للبنوك الإسلامية في مصر(مجلة المستثمرون،٢٠١٠).

وفي ظل رقعة غزيرة بالسكان يزيد عدد قاطنيها عن ٨٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٢ ووصولا إلى ١٠٠ مليون نسمة عام ٢٠١٩، حيث تعد مصر سوقًا جذابة للتمويل الإسلامي، والتي تقوم على مبادىء الشريعة الإسلامية. ولقد تزايد إهتمام مصر الرسمي بالتمويل الإسلامي في

أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ووصول جماعات الإسلام السياسى للسلطة. تأسيسًا على ما يمثله التمويل الإسلامي من وسيلة للمساهمة في تطوير وتنويع الخدمات المالية في مصر، وزيادة الشمول المالي وتعزيز العدالة الإجتماعية(Grais,2012).

إلا وأنه كان هناك العديد من التحديات الموجهه ضد الدولة المصرية أنذاك لإحداث حالة التنمية الإقتصادية المطلوبة،وعلى الرغم من وجود تلك التحديات على المستوى المحلى والإقليمى إلا وأن البنوك الإسلامية إستطاعت أن تواصل نموها الملحوظ، حيث إرتفع المركز المالي للبنوك بمقدار ٣٠٥,٧مليار جنية بمعدل٥,٥% خلال الفترة يوليو/ سبتمبر من السنة المالية٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل زيادة بلغت ٢١٢,٧ مليار جنيه بمعدل ٤,٢% خلال ذات الفترة من السنة المالية السابقة ليصل إلى نحو ٥٨٢٢,٦ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٩.

ومصر لديها حاليا ١٣ رخصة مصرفية إسلامية. منها ثلاثة بنوك إسلامية كاملة (بنك فيصل – بنك البركة – أبو ظبي) والعديد من البنوك التي لها فروعًا إسلامية، أكبرهم الفروع الإسلامية لبنك مصر، ثم البنك الأهلي المصري، البنك الأهلي المتحد وهو جزء من مجموعة البنك الأهلي المتحد في البحرين، وهى تمثل نسبة تقريباً ١٠% من القطاع المصرفى فى مصر(Abudallah,2009).

ومع نهاية عام ٢٠١٦ حيث تم تحرير سعر صرف الدولار الأمريكى قُدَر وقتها حجم أعمال البنوك الإسلامية في مصر بما قيمته ١٦١ مليار جنيه، بما شكل نسبة ٦% من حجم السوق المصرفية المصرية الذى يبلغ حوالى ٢.٨ تريليون جنيه بزيادة قدرها ٤٦.٥ مليار جنيه وبنسبة نمو قدرها ٤١% عن نهاية عام ٢٠١٥، وذلك وفقاً لبيانات الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، بلغ حجم الودائع الإسلامية ١٧٧ مليار جنيه تشكل نسبة ٦.٤% من حجم السوق المصرفية المصرية، والذى يبلغ حوالى ٢.٧ تريليون جنيه بزيادة قدرها ٣٩.٤ مليار جنيه وبنسبة نمو قدرها ٢٩% عن ديسمبر عام ٢٠١٥. بينما بلغ حجم العمل المصرفي الإسلامي ككل في مصر في نهاية ديسمبر ٢٠١٦ حوالى ٢٠٥ مليار جنيه وتشكل نسبة ٥.٢% من حجم السوق المصرفية المصرية والذى يبلغ حوالى ٣.٩ تريليون جنيه بزيادة قدرها ٥٢ مليار جنيه وبنسبة نمو قدرها ٣٤% عن ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

ويتأثر حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفي المصري في السنوات الماضية بأسباب عديدة منها: سيطرة عدد محدود من البنوك العامة (الأهلى – مصر – القاهرة –

الإسكندرية سابقًا) على السوق المصرفية لسنوات طويلة، مستفيدة بذلك من فروعها المنتشرة في أنحاء البلاد، كما أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تدني نصيب البنوك الإسلامية تتمثل في الشعور والرضا العام بالبنوك العامة أو الحكومية باعتبارها أكثر أمنًا وخاصة فى الأماكن التى تبتعد عن القاهرة الكبرى، كما أن حالة البلبلة التي شهدتها إصدار بعض الفتاوى المؤكدة بأن البنوك التقليدية حلال، أوجدت حالة من عدم التفرقة بين البنوك التقليدية ذات الفوائد الأعلى والبنوك الإسلامية ذات العائد المتغير ، بالإضافة إلى تعرض البنوك الإسلامية لعمليات سحب من كثير من المودعين بسبب الحملة على شركات توظيف الأموال التي أخذت صبغة إسلامية، وكذا الصعوبات الإدارية أمام الموافقة على فتح فروع إسلامية جديدة، بالإضافة إلى تطبيق نفس المعايير الرقابية التي تخضع لها البنوك التقليدية من جانب السلطات النقدية دون تمييز أو تفرقة(Zaher and Hassan,2001).

وتمثل المصارف الإسلامية حوالي ٦٪ من القطاع المصرفي في البلاد أنذاك، حيث سجل التمويل الإسلامي في مصر نموًا بنسبة ٣٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٧ مع وصول أصول البنوك الإسلامية إلى ٢٠٠ مليار جنيه مصري تستخدمها ٢٥٠ فرعًا مصرفيًا إسلاميًا في مصر تخدم ٣ ملايين عميل. وكذلك يوجد حاليًا ١٥ مصرفًا تقدم نافذة تمويل إسلامي بما في ذلك ثلاث مؤسسات مالية بترخيص إسلامي كامل. وينمو حالياً منتج الرهن العقاري المصري الإسلامي في البنوك الإسلامية المصرية والأجنبية إمتثالاً لمبادئ الشريعة الإسلامية في شكل مرابحة/ إيجارة.

وقد حققت أصول البنوك الإسلامية الثلاثة بالسوق المحلية مع إستثناء أصول الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية (للإندماج أرقام الفروع الإسلامية مع الفروع التقليدية لنفس البنك)، نموًا بنسبة ١٥٥% فى آخر ٥ سنوات، مما يوضح مباشر مدى الطفرة فى معدلات النمو للبنوك الإسلامية، وكان أعلى معدل نمو محقق فى ٢٠١٦ وبلغ ٣٩.٥ % و٢٠.٨% فى ٢٠١٨، وتراجع النمو إلي١٤.٤% فى ٢٠١٩.

أصول المصارف الإسلامية تمثل نحو ٤% من إجمالي قيمة أصول البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري، بعد إستبعاد الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية، حيث بلغ حجم الأعمال المصرفية الإسلامية في مصر سجل ٣١٨ مليار جنيه مصري في عام ٢٠١٩، مستحوذاً على ٥.٥ % من حصة السوق المصرفي. وإذا ما قمنا بإضافة حجم الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية إلى الثلاثة بنوك سوف تزيد نسبة وأصول البنوك الإسلامية مقارنة ببنوك القطاع المصرفى فى مصر (عدد الفروع الإسلامية لبنك مصر حتى ٢٠٢١ بلغ ٤٧ فرعًا)

وبلغ إجمالي أصول المصارف الاسلامية بالكامل ٢٤١ مليار جنيه مصري بنهاية مارس ٢٠٢٠ مستحوذة بذلك على حصة قدرها ٤% تقريباً من إجمالي أصول القطاع المصرفي المصري بالكامل والتي تبلغ ٦.١٦٦ تريليون جنيه مصري. فيما إنخفضت أصول المصارف الإسلامية بالنسبة لأصول القطاع المصرفي المصري، بنسبة طفيفة تبلغ ٠.١% عن حصة أصولها والتي بلغت ٢٣٥ مليار جنيه مصري وبنسبة ٤% من إجمالي أصول القطاع المصرفي المصري ٥.٨٥٦ تريليون جنية مصري بنهاية العام ٢٠١٩، حيث حققت أصول المصارف الإسلامية بالكامل نسبة نمو قدرها ٢.٤% مقارنة بنهاية عام ٢٠١٩(البنك المركزى المصرى،٢٠٢٠).

ويمتلك القطاع المصرفي المصري تقريبًا ٢٥٠ فرعًا يقدمون الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتمثل حوالي ٥,٥% من إجمالي الفروع المصرفية بالسوق المصرفي المصري والتي بلغت ٤٤٢٣ فرعاً وفقاً للبيانات الصادرة من البنك المركزي المصري. ويتبين أن معدل نمو أصول المصارف الإسلامية للفترة (٢٠١٠-٢٠١٩) أفضل من معدل نمو أصول البنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري بالكامل، وهو أفضل أيضًا من معدل نمو إجمالي أصول القطاع المصرفي المصري بالكامل متضمنا المصارف الإسلامية ٧.٨% للعام ٢٠١٩ مقارنة بمعدل نمو ١٢.٩% عام ٢٠١٨.

٢-أداء ونشاط بعض البنوك الاسلامية فى مصر:

مع تزايد أهمية أنشطة التمويل الإسلامي، تبرز الحاجة لتقييم ورصد أداء البنوك الإسلامية العاملة في مصر خلال السنوات الماضية، للوقوف على نقاط القوة والضعف، ومن هنا تبرز أهمية التحقيق في أداء الصيرفة الإسلامية في مصر. ويعتبر هذا أمرًا بالغ الأهمية للمهتمين ولإدارات البنوك الإسلامية وللمساهمين والمستثمرين والمنظمين من أجل تقديم صورة حقيقية عن الوضع المالي للمصارف الإسلامية في مصر. ومن النقاط الجديرة بالذكر أن تم ملاحظة عدم إدراج بنك إسلامي واحد بمصر ضمن أفضل ١٠٠ بنك في العالم.

ففي الواقع، إن حجم وإنتشار البنوك الإسلامية هو أحد العوائق الرئيسية لقدرتها على التفاعل بكفاءة في الأسواق الدولية، ومواكبة التطورات المتزايدة في تقديم الخدمات المصرفية الحديثة. لذلك، من المحتم بالفعل على المسؤولين عن الصناعة المصرفية الإسلامية إستكشاف آفاق المستقبل بهدف الحصول على رؤية أوضح، والتنبؤ بالعقبات والتحديات والتعامل معها

بفعاليـة(Fayed,2013). وفـي هذه النقطـة نسـعى لدراسـة أداء أهـم البنـوك الإسـلامية العاملـة فـي مصر وفي مقدمتها بنك فيصل الأسلامي وبنك البركة وبنك أبو ظبي.

١/٢ بنك فيصل الإسلامي

كانت النشأة لبنك فيصل الإسلامى المصري فى عام ١٩٧٧م وبدأ فى إفتتاح أبوابه للعمل رسميا فى عام ١٩٧٩م، وكانت البداية الحقيقية قبل ذلك بأكثر من خمسة أعوام، عندما تشاور المؤسسون وإتفقوا فيما بينهم على إنشاء مصرف فى مصر يعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية يكون نموذجًا يحتذى به فى كافة أنحاء العالم، وتمت الموافقة على تأسيس البنك بالقانون الخاص رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م الذى أقره مجلس الشعب المصرى كمؤسسة إقتصادية وإجتماعية تأخذ شكل شركة مساهمة مصرية وتعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وبناء على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ م تم تعديل نظام الإنشاء، ثم تعديله مرة ثانية بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦م. وقد وصل إجمالي حجم الأصول حوالي ١٠٧.٨ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٠م، يوضح الجدول رقم(١) **الميزانية المستقلة لبنك فيصل الاسلامي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠).**

جدول (١) الميزانية المستقلة لبنك فيصل الاسلامي خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢٠)

الاصول:	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
نقدية وأرصدة لدي المركزي	٨,٨٥٨,٨٣١	٨,٥٥٦,٤٢٤	٧,٩٤٨,٧٧٢	٧,٣٦٩,٨٨٩	٦,٠٩١,٦٥٧	٣,١٤٧,٢٣٥	٣,٨٨٧,٦٨٥	٣,٤١٤,١٩٢	٢,٩٣٩,٧٨٠	٣,٣٩١,٣٩٠
ارصدة لدي البنوك	١٥,٥٣٤,٨٧٢	٣٨,٧٨٨,٥٥٨	٤٢,١١٢,٦٧٩	٣٢,٨٧٥,٨٤٢	١٠,٣٤١,٥٨٧	٧,٩٥١,٤٨٦	٦,٩١٦,٥٧٨	٧,٠٥٣,٥٤٦	٣,٣١٩,٩٢٩	٧٥,٤٤٥
اوراق حكومية			١٥,٠٦٨,٨٩٦	١٠,٢٨٤,٤١٥	١٤,٤٩٠,٩٣٦	٩,١٣٢,٨٤٤	٩,٠٧١,٤٥٥	٢٠,٦١٩,٤٧١	١٥,٢٩٧,٩٧٥	٦,٣٥٤,٦١٥
اصول مالية بغرض المتاجرة			٤١,٠١٢	٣١,٥٥٠	١٩,٦٠٦	٢٩,٧٨٥	٣٤,٥٥٤	٣٥,٣٤٢	٤٠,٦٢٥	١١٠,٩٨٢
مشاركات ومرابحات مع العملاء	٩,٦٩٨,٩٠٢	٩,٦٩٨,٩٠٢	٨,٣٨٦,٦٩٦	٧,٢٠٠,٤٣٨	٥,٩٥٩,٧٢٠	٥,١٠١,٠٦٧	٤,٨٤٢,٢٩٨	٤,٠٥٧,٦٨٣	٣,٢١٥,٤٠٩	٣,٣٤٩,١٨٣
استمارات مالية:										
متاحة للبيع	٢٨,٤٣٠,٦٣٩	٤,١٢٩,٦١٨	٤,٩٠١,٨٣٧	٤,٣٧٤,٧٤٤	٥,٧٩٧,٩٤١	٢٥,٢٦٦,٨٨٧	٢٢,٣٤٦,٧٠٥	٨,٠٠٤,٦٧٧	١٣,٨١٨,٤١٣	١٤,٥٠٢,٢١٤
محتفظ بها	٤٦,٥٧٠,١٣٦	٣٦,٣٨٢,١٣٨	١١,٠٩٣,٤٤٩	١٧,١٩٠,٨٣٥	٢٨,٥٧٦,٣٩٦	١,١٧٢,٤٦٩	١٨,٣٨٣	١٧,١٤١	١٤,٩٣٥	١٢,٢٧٥
استثمارات في شركات تابعة	١,١٤٢,٠٦٤	١,٠٨٢,٠٥٠	١,٠٥٢,٣٩٦	١,٠٥٧,٢٦٥	١,٠٢٢,١٣٨	١,٠٧٨,٨١٤	٩٦٤,٤٤٦	٨٢٤,٣٤٥	٨٥٨,٢٩٢	٧٦١,٥٠١
اصول غير ملموسة	٤٧,٤٥٦	٤٠,٤٤١	٢٢,٥٧٣	١٠,٩٨٦	١٠,٠٣٧	٧,٨٥٢	١٢,٥٧٢	١١,٦٢١	١٢,٠١٩	
اصول أخري	٢,٦٠٨,٠٧٩	٢,٤٠٠,٣٥٦	٢,٠٦٨,٠٢٨	١,٣٤٠,٢٧٤	١,٨٥٩,٢٣٣	١,٤٢٧,٩١٥	١,٣١٤,٣٢٧	٦٨٢,٤١٩	٩٧٥,٠٩٥	٩٣٣,١١٤
اصول ثابتة	١,٢٤٩,٦١٢	١,٢١١,٧٩٤	١,٠٧٥,٧٨٢	٨٦١,٢٥٧	٨١٧,٨٨٧	٦٩٧,٤٩٤	٦٤٧,٧٦٢	٦٣٤,٣٢١	٥٨٧,٧٣٠	٥٠٨,٤١٥
إجمالي الاصول:	١١٤,٩١٢,٩٢٤	١٠٢,٧٤٠,٢٩٨	٩٣,٧٧١,٨٢٠	٨٢,٥٩٧,٤٩٥	٧٤,٩٨٧,٢٢٨	٥٥,٥١٣,٨٩٨	٥٠,١٠٦,٧٦٥	٤٥,٣٥٤,٧٥٨	٤١,٠٨٠,٢٠٢	٣٥,٠٧٠,٣٣٩
الالتزامات:										
ارصدة مستحقة للبنوك	١٥٠,٢٤٨	٢٤٤,٨٤١	١٠٤,٧١٣	٩٦,٢٦٩	٢١٧,٢٨١	١٣٤,٨٢٣	٨٠٠,٠٤٦	٧٤,٦١٩	٤٨,٧٣٥	١٠٨,٤٦٢
الودعية الادخارية	٩٦,٩٤٤,٨٧٩	٨٦,٠٣٥,٨١٠	٧٩,٠٥٧,٢١٦	٧١,١٢٧,٦٠٣	٦٤,١٢٥,٤٨٣	٤٩,٢٣٧,١٦٠	٤٤,٧٢٨,٠٠٢	٤٠,٧٠٢,٨٢٠	٣٧,٢٨٢,٥١٧	٣٢,١٣٠,٦٧٦
التزامات أخري	٢,٧٦٢,٨٨٤	٢,٥٦٧,٩٧٠	٢,٤٠٨,٢٥٢	١,٩٩٨,١٧٣	٢,٣٣٤,١٢٩	١,٧٧٢,٥٤٢	١,٥٠٩,٧٦٣	١,٢٥٨,٧٧١	١,٠٧٠,١٥٧	٧٨٣,٦٧٤
مخصصات أخري	٣٥,٩٨٩	٨,٤٨٨	٢٢,٢٠٩	١٩,٠٨٦	١٥,٢١٤	٨٢٠,٠٢٩	٢٧,٨٢٨	٧٩,٥٢٦	٣٧,١٩٦	٨,٥٣٩
إجمالي الالتزامات:	١٠٠,٥٢٥,١٩١	٨٩,٣٧٦,٣١٦	٨٢,٠٢٨,١٢٣	٧٣,٣٥٠,٤٤٢	٦٦,٥٩٢,١٠٧	٥١,٢٢٦,٥٥٤	٤٦,٣٨٥,٦٣٩	٤٢,١١٥,٧٣٦	٣٨,٤٣٨,٦٠٥	٣٢,٠٣١,٣٥١
حقوق الملكية										
رأس المال المدفوع	٤,٠٨٦,٨٦٥	٣,٠٤٦,٦٦٩	١,٧٧٥,٦٨١	١,٧٧٥,٦٨١	١,٥٨٠,٥١٥	١,٠٥٩,٣٥٥	١,٠٥٩,٣٥٥	١,٠٥٩,٣٥٥	١,٠٥٩,٣٥٥	١,٠٥٩,٣٥٥
احتياطيات	٣,٣٦٦,٥٣٢	٣,٣٨٧,٧٠٦	٣,٨١٠,٠١٠	٢,٨٣٠,٦٥٦	٢,٨٧٨,١٣٦	١,٢٨٨,٦٣١	١,١٣٣,٦٧١	٩٨٠,٨٥٣	٧٦٩,٦٩٧	٦٣١,٦٢٨
صافي الأرباح	٦,٩٣٤,٣٤٦	٦,٩٣٤,٦٠٧	٦,١٥٨,٠٠٦	٤,٦٤٠,٧١٦	٣,٩٣١,٤٧٠	١,٩٣٩,٣٥٨	١,٥٢٨,١٠٠	١,١٩٨,٨١٤	٨١٢,٥٤٥	٣٤٨,٠٠٥
إجمالي حقوق الملكية	١٤,٣٨٧,٧٤٣	١٣,٣٦٣,٩٨٢	١١,٧٤٢,٦٩٧	٩,٤٤٧,٠٥٣	٨,٣١٥,١٢١	٤,٢٨٧,٣٤٤	٣,٧٢١,١٢٦	٣,٢٣٩,٠٢٢	٢,٦٤١,٥٩٧	٢,٠٣٨,٩٨٨
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	١١٤,٩١٢,٩٢٤	١٠٢,٧٤٠,٢٩٨	٩٣,٧٧١,٨٢٠	٨٢,٥٩٧,٤٩٥	٧٤,٩٨٧,٢٢٨	٥٥,٥١٣,٨٩٨	٥٠,١٠٦,٧٦٥	٤٥,٣٥٤,٧٥٨	٤١,٠٨٠,٢٠٢	٣٥,٠٧٠,٣٣٩

المصدر: بنك فيصل الإسلامي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ومن الجدول رقم (١) يتضح مايلى:

- هناك زيادة ملحوظة ومستمرة فى جانب الودائع بشكل سنوى ومستمر، مما يدل على قدرة بنك فيصل على جذب شريحة من العملاء، حيث وصل متوسط نمو محفظة الودائع ١٣% خلال أخر عشر سنوات، حيث كانت ودائع بنك فيصل ٣٢ مليار جنية عام ٢٠١١ م ووصلت لـ ٩٧ مليار جنية فى عام ٢٠٢٠م، مما يؤكد إستمرارية الطلب المتزايد من العملاء على الإدخار ببنك فيصل الإسلامى، ووصلت محفظة الودائع للبنك ما نسبتة ٩٦% تقريبًا من إجمالى الإلتزمات.
- أرصدة البنك لدى البنوك الأخرى تمثل نسبة كبيرة من الودائع، تقريبًا ٤٥% من ودائع البنك يتم إيداعها لدى بنوك أخرى، مما قد يؤثر فى إستقرار البنك نتيجة لإستثمار الجزء الأكبر من الودائع لدى بنوك أخرى.
- نسبة التوظيف الحقيقى الداخلى لبنك فيصل محفظة الإئتمان(المشاركات والمرابحات) داخل البنك ١٠%من محفظة الودائع فى المتوسط تقريبًا، منخفضة مقارنة بنسبة توظيف الودائع خارجيًا فى صورة أرصدة طرف البنوك الأخرى (التوظيف الخارجى ٤٥%). الإئتمان والتوظيف الإسلامى (المرابحات والمشاركات)، وصل متوسط نمو محفظة الإئتمان والتوظيف الداخلى خلال أخر عشر سنوات ١٤% بدأ فى العام ٢٠١١ م بمبلغ ٣.٣ مليار جنية حتى وصل فى عام ٢٠٢٠ مبلغ ١٠ مليار جنية.
- بلغت نسبة الإئتمان والتوظيف الداخلى إلى الودائع خلال أخر عشر سنوات نسبة ١٠%، وتم ملاحظة أن النسبة شبة ثابتة على مدار الفترة كاملة، ولم تشهد أى تحرك فى إتجاه الصعود أو إرتفاع مؤشراتها خلال الفترة.
- وعن حجم أعمال البنك إستطاع البنك أن يصعد بمعدلات جيدة منذ عام ٢٠١١م حيث كان حجم الأعمال ٣٥.٠٧٠ مليار جنية، ثم وصل فى العام ٢٠٢٠ م لقيمة ١١٤.٩١٣ مليار جنية، بمتوسط زيادة سنوية تقريبًا ١٢% سنوياً خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠).

٢/٢ بنك البركة الإسلامي

بدأ البنك في ممارسة أعماله وأنشطته المختلفة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية منذ أكثر من عشرين عامًا. وقد إستطاع بنك البركة كمؤسسة إسلامية رائدة في غضون سنوات عديدة أن يفرض نفسه بقوة في ساحة الأسواق المصرفية في مصر في ضوء الخدمات والمنتجات المتقدمة والعديدة التي يقدمها، وإصداره للعديد من الأوعية الإدخارية، وكذلك مجمعات الإستثمار التي تناسب

جميع فئات المجتمع فيما يتعلق بالمدفوعات والدفع الدوري للعائد، والتي تتوافق جميعها مع أحكام الشريعة الإسلامية المتسامحة (الودائع والشهادات والصكوك). وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن البنك أطلق العديد من برامج تمويل التجزئة الجديدة وغير المسبوقة في السوق المصري التي تلبي متطلبات مختلف فئات المجتمع، والتي تتوافق جميعها مع أحكام الشريعة الإسلامية المتسامحة، من بينها تمويل التعليم الخاص والأجنبي والنوادي والعمليات الجراحية بالإضافة إلى تمويل السيارات والتمويل العقاري، مما كان له الأثر الأكبر على زيادة محفظة الإئتمان وتوظيف الأموال بالصور والأشكال الإسلامية داخل البنك.

وجدير بالذكر أن جميع عمليات البنك ومعاملاته تخضع للتدقيق من قبل هيئة رقابة شرعية مستقلة، حيث يقدم البنك التمويل المباشر للشركات والمؤسسات التي تتمتع بجدارة إئتمانية عالية، ويشارك في القروض المجمعة للمشاريع الكبيرة المجدية إقتصاديًا والتي توفر فرص عمل كبيرة، وذلك إستمرارًا للدور الريادي للبنك كمؤسسة مصرفية إسلامية تمثل الذراع الإستثماري في مصر لمجموعة البركة المصرفية (المستثمر الرئيسي في البنك) إلى جانب ذلك يساهم البنك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بشكل مباشر في تعزيز الإقتصاد الوطني. وضمن هذا الإطار، أبرم البنك عقدًا مع الصندوق الإجتماعي للتنمية لتمويل المشاريع الصغيرة الجديدة والقائمة بنظام الشراكة الإسلامية (Mushraka) من التمويل الممنوح لها من قبل البنك الدولي. ويبلغ عدد فروع البنك حاليا ٢٧ فرعًا موزعة على المحافظات والمدن الكبرى، بالإضافة إلى مكاتب صرف العملات الأجنبية. كما يبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة ١.٥ مليار دولار أمريكي، ويبلغ إجمالي حقوق المساهمين حوالي ٢ مليار دولار أمريكي، وتمتلك المجموعة إنتشارًا واسعًا وجغرافيًا يتمثل في الوحدات المصرفية الفرعية والمكاتب التمثيلية في ثلاث قارات في خمس عشرة ولاية تدير أكثر من ٥٠٠ فرع(بنك البركة،٢٠٢٠).يوضح الجدول رقم(٢) الميزانية المستقلة لبنك البركة الإسلامى خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٠).

جدول رقم (٢) الميزانيات المستقلة لبنك البركة خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠)

الأصول	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
نقدية وأرصدة لدى المركزى	٦,٤٠٩,٨٨٨	٦,٤٣٠,١٦٧	٤,٨١٦,٠٥٧	٤,٣٠٧,٨٥٨	٢,٨٧٣,٤٩٠	٢,٤٨٢,٧٥٢	١,٨٥٠,٢٩٧	١,٣٩١,٨٠٠	٩٢٨,٤٧٥	١,٣٣٦,٠١٣
أرصدة لدى البنوك	١٣,٤٦٨,٣٠٧	٢٣,٥٨٥,٤٥٠	١٤,٩٣١,٢١٩	١٠,٥٠٣,٣٦٤	٤,٨٦٢,٥٠٨	٢,٨١٢,٢٤٦	١,٣٩٨,٨٧	٢٩٨,٦١٩	١٧٨,٥٦٩	٨١,٩٣١
أوراق حكومية	٧,١٠٩,٤٧٦	١٣,٦٤٠,٢٧٦	١٠,٤٧٧,٦٥٩	٦,٠١٨,١٢٩	٧,٥١٨,٨٨٤	٤,٥٩٤,٧٩٩	٣,٦٠٤,٦٣٩	٤,٨٣٥,٢٢٨	٤,٢٥٨,٦٢٥	٣,٣٧٦,٥١٩
عمليات استثمار مع البنوك	١,٩٨٧,٢٨٤	٢,٢٩٣,٦٦٩	٣,٤٨١,٥٩٣	٣,١٥٧,١١٨	١,٢٣٠,١٣٣	٦٢٧,٥٢٨	٦٢٦,٧٧	٧٠٤,٣٢٠	٨٣٢,٢٦٩	٩٤٨,٧٦٧
مشاركات ومرابحات	١٩,٥٦٥,٣٤٩	١٦,٧٩٣,٤٩٨	١٥,٧٤٦,١٥٦	١٣,٦٧٢,٤٢٣	١٣,٧٢٨,٦٠٢	٩,٢٧٧,١٤٥	٨,٤٦٢,٤٩٩	٧,٠٠٠,٢٩٤	٦,٨٣٨,٢٧٧	٥,٩٦٤,١٥٧
استثمارات مالية										
متاحة للبيع	٣٤,٣٤٤	٢٨,٧٨٩	٦٨,٥٤٤,٠٩٥	٥٥,٧٨٣,٢٦٩	٥٤,٤٥١	٤٥,٩٣٤	١٣٦,٦٩٠	١٣٣,٧٤٢	١٦١,٦٧١	١٥٢,٨٢١
متحفظ عليها	١٧,٨١٩,٧٠٩	١٤,٠٣١,١٧٣	١١,١٤٩,٥٩٢	١٠,٩٢٠,٥٠٤	١٠,٨٩٦,٦٣٤	٧,٩١٣,٩٥٠	٥,٣٠٣,٢٠٣	٣,٠٤٦,٢٥٨	٢,٦٥٣,٧٣١	٢,٤١٩,٥٣٠
استثمارات فى شركات تابعه	١٩٦,٠٠٠	١٩٦,٠٠٠	٤٩,٠٠٠,٠٠٠			٢,٢٧٥	٢,٢٧٥	٢,٢٧٥	٢,٢٧٥	٢,٢٧٥
أصول أخرى	١,٣٤٣,٤٦٩	١,٤١٨,٩٦٥	١,٣٩٣,٧١٨	١,٢١٩,٩٠٦	١,٠١٢,٧٩٣	٨١٩,٧٩٧	٥٦١,٨٠٦	٥٧٦,٢٨٦	٦٨٩,٣٦٤	٤٥٨,٧٩٠
أصول ثابته	٥٥٥,٥٧٤	٥١٧,٨٦١	٤٠٧,٧٠٧	٤٢٣,٨٨٦	٣٤٩,٨١٩	٣٢٣,٦٠١	٣٣٤,٢٧١	٢٥٢,٦٢٨	٢٣٥,٠٧٩	٨٩,٩٨١
إجمال الأصول	٧٥,٥٣٣,١٥٩	٧٢,٦٩٩,٠١٣	٦٢,٥٢١,٢٤٨	٥٠,٢٧٨,٩٧٥	٤٢,٥٢٩,٥٩٢	٢٨,٩٠٠,٠٢٩	٢٢,٢٧٩,٩٤٦	١٨,٢٤١,٤٤٩	١٦,٧٧٨,٣٣٨	١٤,٨٥١,٨٨١
الإلتزامات										
أرصدة مستحقة للبنوك	١,٠٥٣,٣٣٠	١,٢٦٩,٦١٧	١,٤٩٦,٩٣١	٦٠٦,٣٦٨	٩٢٠,٣٣٢	٦٦٩,٦٨٨	٩٢٨,٨٧٠	٥٤٨,٤٢٣	٤٥٩,٧٧٦	٦٠٠,٨٠٢
الأوعية الإدخارية	٦٦,٤٧١,١٢٨	٦٤,٣٦,١٤١	٥٤,٥٣٥,٤٠٠	٤٤١٦٩,٧١٢	٣٧,٦٩١,٨٨٨	٢٥,٣٥١,٨٨٨	١٨,٨٢٨,٠٣٦	١٥,٥٤٠,٣٤٠	١٤,٤٠٥,٤٢٧	١٢,٦٦٠,٩٩٤
التزامات أخرى	١,٥١٥,٦٨٨	١,٧٠٩,٦٥٠	١,٥٨٣,٨١٥	١,٤٧٠,٧٣٢	١,٣٢٩,٦٢١	١,٠٢٨,٢٧٨	٩٦٠,٠٢١	٧٩٣,٥٦٠	٧٣٨,٦٩٤	٥٥١,٢٠٨
مخصصات اخرى	١١٧,٦٩٣	٧٨,١٠١	٨٦,٦٥٤,٦٥٦	٨٣,٥٩٣,٨٤٦	٩١,٦٥٧	٨٥,٥٦٢	٤٩,٦٣٦	٣١,٠٨٣	١٨,٩٩١	٢١,٣٨٦
إجمال الإلتزامات	٧٠,٥٠٤,٩٦٨	٦٨,٦٢٧,٣٩٣	٥٩,٠٨٩,٥٩٢	٤٧,٦٤٦,٢٥٠	٤٠,٥٥٨,٢٦٨	٢٧,٤١١,٣٤٥	٢٠,٩٥٢,٣٣٤	١٧,٠٧٦,٥٩٣	١٥,٧٤٩,٨٣٢	١٣,٩٤٨,٨٤٧
حقوق الملكية										
رأس المالى المدفوع	١,٥٤٦,٤٤٧	١,٥٤٦,٤٤٧	١,٢٦٦,٥٤١	١,٢٦٦,٥٤١	٩٥٧,٦٨٧	٩٥٧,٦٨٧	٨٩٥,٠٣٤	٨١٣,٦٦٨	٧٠٧,٥٣٧	٦١٥,٢٤٩
إحتياطيات	١,٧٥٠,١٨٦	١,٣٣٥,٣٢١	٩٠٣,٣٤٩	٥٤٨,٢٥٠	٣٢٧,١١٩	٢٨٣,٣١٢	٢٣٢,١٢٢	١٧٥,٥٤٨	١٦٥,٦٨٢	١٤٥,٣٤٥
صافى الأرباح	١,٤٢٢,٢٦٩	١,١٨٩,٨٥٢	١,١٢٢,٤٤٥	٨١٧,٩٣٢	٥٤٢,٨٦٣	٢٤٧,٦٨٥	٢٠٠,٤٥٣	١٧٥,٦٣٩	١٥٣,٨٩٦	١٣٥,٤٣١
إجمال حقوق الملكية	٥,٠٢٨,١٩٢	٤,٠٧١,٦٢٠	٣,٤٣١,٦٥٥	٢,٦٣٢,٧٢٤	١,٩٧١,٣٢٣	١,٤٨٨,٦٨٥	١,٣٢٧,٦١١	١,١٦٤,٨٥٦	١,٠٢٨,٥٠٦	٩٠٣,٠٣٤
إجمال التزامات وحقوق الملكية	٧٥,٥٣٣,١٥٩	٧٢,٦٩٩,٠١٣	٦٢,٢١,٢٤٨	٥٠,٢٧٨,٩٧٥	٤٢,٥٢٩,٥٩١	٢٨,٩٠٠,٠٢٩	٢٢,٢٧٩,٩٤٦	١٨,٢٤١,٤٤٩	١٦,٧٧٨,٣٣٨	١٤,٨٥١,٨٨٢

المصدر: بنك البركة، التقارير السنوية لأعوام مختلفة

ومن الجدول رقم (٢) يتضح مايلى:

- بلغ متوسط معدل نمو الودائع للبنك خلال أخر عشر سنوات مانسبتة ٢٢%،حيث بلغت الودائع فى عام ٢٠١١م مبلغ ١٣ مليار جنية حتى وصلت فى عام ٢٠٢٠م لـ ٦٦ مياز جنية. مما يؤكد زيادة معدلات نمو محفظة الودائع خلال الفترة، وتؤكد زيادة نسبة ومعدلات حجم الودائع سنويًا وبشكل مستمر مدى الإقبال من العملاء على التعامل مع بنك البركة الإسلامى. حيث وصلت محفظة الودائع بالبنك مانسبتة ٩٣% تقريبًا من إجمالى الإلتزمات.
- المشاركات والمرابحات الإسلامية، بدأت فى عام ٢٠١١ م بمبلغ ٥.٩٦٤ مليار جنية، بنسبة ٤٧% تقريبًا مقارنة بمحفظة الودائع. ثم فى عام ٢٠١٥م مبلغ ٩.٢٧٧ مليار جنية، بنسبة ٣٧% من حجم الودائع. بدأت فى عام ٢٠١٦م بمبلغ ١٣.٧٢٩ مليار جنية بنسبة ٣٦% تقريبًا من محفظة الودائع. حتى وصلت فى عام ٢٠٢٠م لمبلغ ١٩.٥٦٥ مليار جنية بنسبة ٢٩% من حجم الودائع. مما يؤكد رغبة وتوجه البنك نحو زيادة محفظة الإئتمان الداخلى لما لها من أهمية فى تعظيم الربحية ومن ثم الإستقرار.
- بلغت حجم الأرصدة لدى البنوك الأخرى مبلغ ٢٤ مليار جنية فى العام ٢٠١٩ يمثل ما نسبتة ٣٧.٥% أنذاك من حجم ودائع البنك. مما له التأثير فى عمليات الإستقرار الداخلى للبنك وتوجه البنك نحو الإستثمار الأمن لدى البنوك الأخرى، على حساب توظيف الأموال داخليًا.
- بلغ متوسط معدلات النمو لمحفظة الإئتمان وتوظيف الأموال الداخلى حوالى ١٥% خلال العشر سنوات الأخيرة، بدأت فى العام ٢٠١١م بمبلغ ٦ مليار جنية، ثم وصلت لمبلغ ٢٠ مليار جنية فى عام ٢٠٢٠م. مما يؤكد التحسن النسبى المستمر بسياسات توظيف الأموال داخلياً لدى البنك.
- بلغت نسبة محفظة الإئتمان والتوظيف الداخلى للودائع خلال العشر سنوات نسبة ٣٨%، وتم ملاحظة أنها بدأت فى العام ٢٠١١م بنسب عالية وصلت لـ ٥٥% ثم بدأت فى الإنخفاض التدريجى حتى وصلت فى عام ٢٠٢٠م لما هو نسبتة ٢٩%.
- إستطاع البنك تحقيق صافى أرباح ١٣٥ مليون جنية عام ٢٠١١م ،ثم زادت معدلات الأرباح حتى بلغت٢٤٨ مليون جنية عام ٢٠١٥م، ثم توالت معدلات الأرباح فى الزيادة حتى وصلت إلى ١.٤٢٢ مليار جنية عام ٢٠٢٠م. و أنه بالرغم من إستثمار نسبة أكبر من أذون الخزانة والإستثمار فى أرصدة طرف البنوك الأخرى إلا وأنه لم تؤثر بشكل ملحوظ على أرباح البنك، مما يترجم سياسيات البنك فى الإستثمار أو المحافظ الأكثر أمانًا وأقل مخاطرة على حساب الربحية.

- وعن حجم أعمال البنك، إستطاع البنك أن يصعد بمعدلات نمو منذ عام ٢٠١١ م حيث كان حجم الأعمال ١٤.٨٥٢ مليار جنية ثم وصل إلى ٢٨.٩٠٠ مليار جنية عام ٢٠١٥م (الضعف تقريبًا)، ثم وصل إلى ٧٦ مليار جنية فى عام ٢٠٢٠م، بمتوسط زيادة ١٥% سنوياً تقريباً خلال تلك الفترة.

٣/٢ بنك أبو ظبي الإسلامى:

تأسس البنك الوطني للتنمية في مصر عام ١٩٨٠م كشركة مساهمة مصرية طبقًا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م وتعديلاته، وبرأس مال مدفوع قدره ٥٠ مليون جنيه مصري، بهدف دعم تعاون القطاع الخاص لتحقيق التنمية الإقتصادية، وفى الربع الأخير من عام ٢٠٠٧م إستحوذ مصرف أبوظبي الإسلامي على البنك الوطني للتنمية، وإرتفع رأس المال المدفوع للمصرف بما يقارب سبعة أضعاف ما كان عليه في ٢٠٠٧م (٢٨١ مليون جنيه)، ليبلغ ٢ مليار جنيه ورأس المال المصرح به الى ٤ مليار جنيه مصري في نهاية عام ٢٠١٠م. شملت خطة التطوير التي تبناها مصرف أبو ظبي الإسلامي في مصر بعد الإستحواذ على جميع قطاعات البنك منها قطاع خدمات التجزئة المصرفية والمشروعات متناهية الصغر وقطاع الخدمات المصرفية للشركات. كما إنتهى المصرف من تحديث وتطوير شبكة الأنظمة التكنولوجية لتتناسب مع طبيعة المنتجات المصرفية الإسلامية، وتمكن البنك من طرح المزيد من المنتجات المبتكرة وتقديم خدمات متميزة لعملائه، وفى ذات الوقت قام المصرف بتجديد شبكة فروعه حيث تم الإنتهاء من تجديد ٢٦ فرعًا بنهاية ٢٠١٢ م ضمن شبكة فروعه المنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية، بالإضافة الى مقرى الإدارات المركزية فى عمر مكرم وجاردن سيتي، كما تم وضع العلامة التجارية للبنك أعلى مبنى عمر مكرم بميدان التحرير الأمر الذى نتج عنه تدعيمًا ملحوظًا لهويته.

وبالتالي أصبح مصرف أبو ظبي الإسلامي في مصر واحدًا من أكبر المؤسسات المالية الإسلامية في مصر، ويضم ما يزيد عن ٢٠٠٠ موظف من ذوي الخبرات المصرفية، ويهدف إلى تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية والمصرفية من خلال شبكة فروع البنك التي تضم ٦٩ فرعًا، ٣٩ وحدة لتمويل المشروعات المتناهية الصغر و٦٧ ماكينة صراف آلي منتشرين في ٢١ محافظة على مستوى جمهورية مصر العربية. ومن خلال دعم مصرف أبو ظبي الإسلامي، يمضي مصرف أبو ظبي الإسلامي في مصر بِخُطَى سريعة نحو التحول إلى مؤسسة مالية متوافقة تمامًا مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، قادرة على المنافسة وفقاً لأعلى معايير السوق المصرفية

المصرية، كما فاز مصرف أبو ظبي الإسلامي في مصر بجائزة " أفضل بنك إسلامي في مصر" للعام الثالث على التوالي، وجائزة " أفضل بنك إسلامي خاص" للعام الثاني، من خلال الإستفتاء السنوي لأفضل البنوك لعام ٢٠١٢ الذي تجريه مؤسسة أخبار التمويل الاسلامي (بنك أبو ظبى الاسلامى،٢٠٢٠).وتم ملاحظة أن كان هناك صافى (خسارة) منذ عام ٢٠١١م تمثل خسائر مرحلة، مما لها الأثر الأكبر على معدلات الإستقرار المالى للبنك،كما يتضح من الجدول رقم(٣) **الميزانية المجمعة لبنك أبوظبي الاسلامي خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٠).**

جدول (٣) الميزانية المجمعة لبنك أبوظبي الاسلامي خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٠)

الاصول:	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
نقدية وأرصدة لدي المركزي	٤,٦٣٠,٣٠٤	٥,٠٧٨,١٥٧	٢,٦٥٦,١٦٨	٢,١٢٥,٥٧١	١,٣٢١,٢٢٩	١,١٨١,٠٣١	١,٣١٧,٨٤٥	١,٦٩٤,٠٠٨	١,١٣٢,٧٩٨	١,٧٠٠,٥٩١
ارصدة لدي البنوك	٣,٧١٣,٥١٩	١,٢٥٢,٣٩٣	٣,١٩٠,٦٥٦	١,٣٠٨,٣٩٢	٣,٣٩٦,٧٣٠	١,٨٧٣,٨٧٣	١,٢١٠,٠٠٣	١,٢٧٢,٠٥١	١,٧١٣,٥٥٢	١,٤٠٧,٤٧٩
أذون خزانة				٧,٨٥١,٥٣٣	٤,٧٢٦,٢٣٤	٢,٩٩٦,٥١٠				٣,٩٦٧,٢٤٣
تسهيلات للبنوك	١١٨,٢٠٦	١٨٠,٩١٨	٢٦٩,٤٣٨	٢٦٦,٤٠٢				٠	٣١,٥٧٧	
تمويلات تقليدية للعملاء	١٠,٤٣٤	٨,٠٠٠	٢٢٣,٠٨٩	٢٢٢,٠٢٣	٢١٥,٥٦٥	٢٢٩,٧٦٠	٢٢٧,٩٥٢	٢٩٤,٧٣٦	٣٩١,٣٨١	١,٥٣٩,١٤٦
تمويل إسلامية للعملاء	٤٠,٢٢٤,٩٣٤	٣٠,٧٢٦,٣٧٨	٢٣,٧٩٧,٤١٢	١٦,٠٦٠,٩٦٩	١٥,٥٧٧,٩١٧	١٠,٦٥٥,٧٠٢	٨,٦٤٧,٥٤٥	٦,٣٠٨,٥٨٦	٤,٩١٢,٣٠١	٢,٩٥٩,٠٧٥
استثمارات مالية:										
متاحة للبيع		٢٢,٢٧٠	٢٧,٣٦٠	٨٢,٤٠٦	٧٠,٤٣٤	٤,٦٩٦,٤٦٧	١,٦١٠,٤٩٢	١,١٧٧,٤٧٩	١,٠٧٥,٠٣٨	٧٠٦,٥٣٢
متحفظ بها	٢١,٦٣٤,٠٦٥	٢٠,٣٥٨,٤٧٧	١٦,٨٦٧,٦٨٣	٦,٨٥٠,٣١٢	٥,٧١٩,٦١٧	١٠,٨٣١	١٢,٥٥٥	١٢,١٨١	١٨,٧٥٤	٢٣,٦٠٢
استثمارات في شركات تابعة	٣١٤,٤٥٠	١٠٩,٩٦٦	٨٦,٢٨١	٧١,٩٠١	٢١٦,٦٦٣	٢٠٩,٤٨٠	١٨٩,٠٠٢	١٧٠,٣٢٦	١٤٩,٢٦٢	١٤٩,٩٦٧
اصول غير ملموسة	٢٥,٦٤٦	–	٨٦	٤٠٤	٥٤٧	٥,٩٥٣	٤,٠٩٣	٤,٥٠١	١١,٣٢٥	١٠,٣٥٦
اصول أخري	١,٥٥٩,٣٢٧	١,٢٧٠,٣٦١	١,٢١٥,١٦٢	١,٥٨٤,٧٦٣	١,٢٤٦,٥٥٤	٨٧٩,٣٥٥	١,١٠٤,٥٢٠	١,٠١٦,٤٤٨	٦٣٢,٧٣٣	٥٥١,٨٩٦
اصول ثابتة	٥٣١,٥٧٦	٧٧٤,١٠٤	٧٥١,٨٢٢	٧٤٣,٠٦٩	٤١٠,٢٩٢	٣٦٦,٧٢٤	٣٥٥,٥٧٦	٢٣١,٤٢٦	٢٤٤,٠٨٤	٢١٨,١٠٦
إجمالي الاصول:	**٧٢,٧٦٩,٣٧٢**	**٦٠,٣٢٤,٧٣٥**	**٤٩,٤٠٠,٨٠٥**	**٣٧,٤١٥,٢٤٣**	**٣٣,٢٥٦,٧٠٥**	**٢٣,٦٦٩,٨٨٥**	**١٩,٦٣٤,٥٥٨**	**١٦,٣٩٧,٣٩٧**	**١٤,٥٦٤,٦٢٢**	**١٣,٧٧٠,٢٥٦**
الالتزامات:										
ارصدة مستحقة للبنوك	٦٨٦,٧٣٨	٢٨٢,٨٢٣	١,٤٦٤,١٣١	٩٠٥,٠٨٢	٢,٢٣٩,١٤٤	٦٦٢,٣٠١	٧٩٣,١٢٦	١,٠٩٩	٣٣٧,٧٣٣	٧٧٠,٥٠٤
ودائع العملاء	**٦٢,٨٢٥,٠٢٧**	**٥١,١٦١,١٠٨**	**٣٩,٨٨٨,٨٨٣**	**٢٩,٨٣٢,٨٧١**	**٢٥,٥٧٥,٤٦١**	**٢٠,٣٥٧,٤٧١**	**١٦,٦٠١,٧٢٨**	**١٤,٥٦٣,٦٦٧**	**١٢,٩٧٠,٨٥٠**	**١٢,٠٥١,٦٨٠**
تمويلات مساندة	١,٣٠٧,١١٧	١,٢٦٣,٢٢٠	٨٢٨,٩٥٢	٧٧٧,٥٨٢	٧٧٠,٠٢٥	٢٥٨,٢٠٥	٢٠٣,٢٠٩	٢٠٩,٠٢٣	٤١٥,٨٤٠	
التزامات أخري	١,٠٢٧,٦٨٤	١,٦٣٤,٦١٠	١,٢٤٤,٢١٤	١,٨٤٥,٥٧٥	١,١٩٥,٩٢٠	٩٠٣,٠١٧	٧٥٤,٥١٣	٧٧٤,٦٨٦	٤١٥,٨٤٠	٢١٦,٨٨٥
مخصصات أخري	١,٥٢٣,٤٦١	١,٤٥٣,٦١٤	١,٦٧٦,٨٧٧	١,٦٥٩,٢٢٥	١,٦٩٧,٣٣٨	١٥٦,٠٧٨	٧٤,٢٥٩	٨٣,٤٩٣	٣٤,٦٥٦	٢٢,٤٠٣
إجمالي الالتزامات:	٦٧,٦١٠,٥١٠	٥٥,٩٧٩,٣٦٤	٤٦,٢٣٦,٣٨٥	٣٥,١٢٢,٤٥٨	٣١,٥١٩,٦٧٥	٢٢,٣٦٧,٦٣١	١٨,٤٧١,٨٥٥	١٥,٦٣١,٩٦٨	١٣,٩٣٩,٨٥٦	١٣,٠٦١,٤٧٣
حقوق الملكية										
رأس المال المدفوع	٢٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
مسدد تحت حساب رأس المال	١,٨٦١,٤١٨	١,٨٦١,٤١٨	١,٨٦١,٤١٨	١,٨٦١,٤١٨	١,٨٦١,٤١٨	١,٨٦١,٤١٨	١,٨٦١,٤١٨	١,٨٦١,٤١٨	١,٨٦١,٤١٨	١,١٧٣,٣٢٠
احتياطيات	٣٤٥,٨٦٩	٤٤٣,٠١٦	٤٩٤,١٩٢	٤٣١,٦٣٤	١٦١,٤٠٧	١٦١,٧٣٢	١٩٧,٧٥٨	٢١٤,٦٤٩	٢٢١,٤٧٤	١٤٩,٦٠٣
الفرق بين قيمة الاسمية والحالية	٤٤,٧٦٧	٥٧,٧٤١	٦٩,٨٤٩	٨١,١٥٠	٩١,٦٩٩	٢٩,٦٠٥	٧٣,١٣٧	٥٣,٧٧٧	٦٤,١٨٩	
خسائر متراكمة	٩٠٦,٨٠٨	(٣٥,٠٣٣)	(١,٢٨٤,٣٥٢)	(٢,١٢٦,٧٤٨)	(٢,٣٧٧,٤٩٤)	(٢,٧٥٠,٥٠١)	(٢,٩٦٩,٦١٠)	(٣,٣٦٤,٤١٥)	(٣,٥٢٢,٣١٥)	(٢,٦١٤,١٤٠)
إجمالي حقوق الملكية	٥,١٥٨,٨٦٢	٤,٣٤٥,٣٧١	٣,١٦٤,٤٢٠	٢,٢٩٢,٧٨٥	١,٧٣٧,٠٣٠	١,٣٠٢,٢٥٤	١,١٦٢,٧٠٣	٧٦٥,٤٢٩	٦٢٤,٧٦٦	٧٠٨,٧٨٣
اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	**٧٢,٧٦٩,٣٧٢**	**٦٠,٣٢٤,٧٣٥**	**٤٩,٤٠٠,٨٠٥**	**٣٧,٤١٥,٢٤٣**	**٣٣,٢٥٦,٧٠٥**	**٢٣,٦٦٩,٨٨٥**	**١٩,٦٣٤,٥٥٨**	**١٦,٣٩٧,٣٩٧**	**١٤,٥٦٤,٦٣٢**	**١٣,٧٧٠,٢٥٦**

المصدر: مصرف أبوظبي الإسلامي ، التقرير السنوى ،أعداد مختلفة.

ومن الجدول رقم (٣) يتضح مايلى:

- وصل متوسط معدلات نمو محفظة الودائع بالبنك خلال أخر عشر سنوات نسبة ٢٣% حيث بدأت فى عام ٢٠١١م بمبلغ ١٢ مليار جنية حتى وصلت فى عام ٢٠٢٠م مبلغ ٦٣ مليار جنية. مما يؤكد نجاح سياسة البنك فى جذب شريحة عملاء الودائع الراغبين فى التعامل بالصيغ والتعاملات الإسلامية.
- إنخفاض أرصدة بنك أبوظبى الإسلامي لدى البنوك الأخر والتى بلغت فى عام ٢٠١٩م مبلغ واحد مليار جنية بنسبة ٢% فقط من ودائع البنك،مما يبرهن قدرة البنك على توظيف وتشغيل أمواله وودائع عملائة ومما يساهم بشكل مباشر فى عملية إستقرار البنك.
- بدأت محفظة الإئتمان الداخلى فى عام ٢٠١١م بمبلغ ٤ مليار جنية حتى وصلت فى عام ٢٠٢٠م لمبلغ ٤٠ مليار جنية. وعلى مدار أخر عشر سنوات بلغ متوسط نمو محفظة الإئتمان نسبة ٣٠%. مما يؤكد إتجاة البنك فى السير على الطريق السليم من حيث توظيف الودائع.
- إستطاع بنك أبوظبى الإسلامى أن ينتقل بنسبة مقارنة بنود الإئتمان والتوظيف الداخلى للودائع بدأت فى عام ٢٠١١م بنسبة ٣٦% ووصلت فى عام ٢٠٢٠م لنسبة ٦٤%. وتعد نسبة بنك أبوظبى من أفضل النسب التى تعد إحدى أهم مؤشرات الإستقرار المالى للبنوك.

٤/٣ الفروع الأسلامية لبنك مصر

يمتلك بنك مصر أكثر من ٧٠٠ فرعًا (إسلامى وتقليدى) متصلة إلكترونيًا ومنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية لتوفير أسهل وأفضل الخدمات إلى العملاء، كما يعتز بنك مصر بتواجده العالمي والإقليمي من خلال وجود خمسة فروع في دولة الإمارات وفرعًا في فرنسا، بالإضافة إلى فروع البنوك التابعة في كل من لبنان وألمانيا وأيضًا مكاتب تمثيل في كل من الصين وروسيا وكوريا الجنوبية و إيطاليا، هذا بالإضافة الى شبكة من المراسلين التابعين للبنك في جميع أنحاء العالم. وقد حقق بنك مصر مؤخرًا طفرة في زيادة نسب النمو في قطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر، حيث وصلت حجم محفظة التمويل بالقطاع لـ ٢٧% من حجم محفظة تمويل البنك بنهاية يونيو ٢٠٢١، وذلك إنطلاقًا من توجهات الدولة وتماشيًا مع متطلبات البنك المركزي المصري الذي وجهة البنوك نحو زيادة حجم محفظة تمويل المشروعات لتصل إلى ٢٥% من إجمالي حجم توظيف الأموال، وذلك لما تراه الدولة من أهمية بالغة لتأثير المشروعات على الإقتصاد القومي مع ضرورة إدراج الشباب والمرأة وشرائح المجتمع المختلفة، الأمر الذي ينعكس على الحد من البطالة وزيادة نمو الدخل للفرد والتأثير إيجابيًا على معدلات الناتج القومي من خلال

زيادة الإنتاجية وتغطية متطلبات السوق المحلي. كما يقوم بنك مصر بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من خلال فروعه المنتشرة بجميع المحافظات وذلك بمختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، وقد بلغت قيمة محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بنوعيها النمطي والإسلامي نحو ٥٦ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢١، بينما بلغت محفظة تمويل المشروعات الإسلامية نحو ١٢ مليار جنية، بنسبة مساهمة ٢١% لعدد ٤٦ فرع إسلامى.

وعن **المعاملات المالية الاسلامية لبنك مصر**: كان بنك مصر سباقًا دائما كعادته فكان أول بنك من بنوك القطاع العام ينشأ فروعًا خاصة بالمعاملات الإسلامية لتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية، تمول كافة أوجه الأنشطة الإقتصادية والتجارية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ولتكن أموالها منفصلة عن أموال البنك وتحت إشراف هيئة رقابة شرعية يترأسها أعضاء بلجنة الفتوى بالأزهر الشريف وأعضاء ضمن مجمع البحوث الإسلامية. وتقبل جميع أنواع الودائع بالجنيه المصري والعملات الأجنبية وينفرد بإصدار شهادات بنك مصر للمعاملات الإسلامية بالجنيه المصري والدولار الأمريكي والتى تتسم بإمكانية إستردادها بعد مرور٦ شهور من إصدارها بدون أية قيمة إستردادية. كما يقدم الخدمات المصرفية ويمول المشروعات وفقا لنظام المشاركة والمرابحة ويوزع ناتج الربح على عملائها المستثمرين بالإضافة إلى الخدمات والمنتجات المصرفية الحديثة كإصدار كافة كروت الفيزا والماستر كارد لعملاءه.

وعلى الرغم من أسبقية بنك مصر بأن يكون أول بنك يؤسس فروعًا متكاملة خاصة بالمعاملات المصرفية الإسلامية في مصر، ويطلق على تلك الفروع إسم« كنانة »، والتي تلتزم بتقديم المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمصممة لتلبية إحتياجات العملاء المهتمين بمزايا الصيرفة الإسلامية. إلا وأن الفروع الإسلامية لبنك مصر إستمرت تعمل بشكل تقليدى على مدار الفترة من ١٩٨١م وحتى ٢٠١٠م (٣٠ عام تقريبًا) إلى أن شهدت طفرة منذ العام ٢٠١١ عندما قامت إدارة البنك بتبنى فكرة تطوير الفروع الإسلامية وإنشاء قطاع للمعاملات الإسلامية وإدارة للإئتمان الإسلامى.

لا يوجد ميزانية منفصلة للفروع الإسلامية لبنك مصر على غرار ميزانيات البنوك الإسلاكية الثلاثة فى الدولة المصرية، إلا وأنه يتم إدماج بيانات الفروع الإسلامية لبنك مصر ضمن ميزانية بنك مصر النهائية، ويوجد حاليًا مركز مالى منفصل للفروع الإسلامية لبنك مصر بلغ حتى يونية ٢٠٢١ مبلغ ٨٥ مليار جنية متصدر المشهد بالترتيب الثانى ضمن البنوك الإسلامية العاملة فى مصر، ويوضح الجدول رقم(٤) المراكز المالية للفروع الإسلامية ببنك مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢١).

جدول رقم (٤) المراكز المالية للفروع الإسلامية ببنك مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢١)

الأرقام بالمليون جنية

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١ يونية	٢٠٢١ ديسمبر
الودائع	١٧٧٣٨	١٩٧٤٥	٢١٥٧٩	٢٤١٢٣	٢٦٠١٦	٢٨٠٤٩	٢٩٧٥٦	٣٥٧٥٥	٤٤٢٨٧	٥٠٤٦٩	٥٥٧١٩	٦٠٨٧٧	٦٤٩٧٩
القروض	٢٨٥	٣٣٥	٣٧٦	٧٥٨	١٢٧٣	٢٥٤٧	٣٢٨٥	٤٦٤٥	٥٧٦٢	٥٣٨٦	١٠٨٨٢	١٤٧٦٣	١٧٥١٦
الإيرادات	٤٣	٢٦	٢٧	٣٦	٧٠	٩٠	١١٤	١٢٤	١٨٦	٢٩١	٢٧٨	٣٣٣	٥٢٠
المصروفات	٤٦	٥٣	٦٥	٧٣	٨١	٨٩	١١٥	١٤٩	١٧٢	٢٣٤	٢٧٤	٣٢٧	٥٢٣
عائد الإقراض داخليا	١٤	١٣	١٤	٣٨	١٠٧	٢٠٢	٣٥٨	٥٥١	١٠٠٧	٦٧٣	٧١٨	١٣٥١	٢١٣١
عائد توظيف الأموال خارجيا	١٤٥٨	١٧٦٧	١٩٣١	٢١٩٦	٢٤٠١	٢٦٦٧	٣٠٣٠	٣١٣٧	٥٠٤٢	٦١١٦	٦٤٧٥	٦٦٦٧	٧٧٤٩
تكلفة الودائع	١١٩١	١٣٥٢	١٥٠٦	١٧١٩	١٨٤٢	٢٠٠٤	٢٣٨٤	٣٤٣٨	٤٤٧٠	٥١٥٨	٤٨٣٧	٣٨٦٠	٦١١٨
صافى الربح	٢٧٨	٣٦٢	٣٥٩	٤٠٣	٤٨٢	٥٧٤	٥٣٠	٤٤٧-	٤٠٠	٧٢٤	١٣٦٣	٢٤٧٨	٣٨٥٨
المركز المالى	١٩٢٦٨	٢١٥٤٢	٢٣٥٥١	٢٦٣٨٨	٢٨٤٩٥	٣٠٨٠٤	٣٥٤٢٤	٤٠٧٣٠	٥٥٠٩٦	٦٥٠٧٢	٧٤٥٠٣	٨٤٦٨٠	٩٥٠٤٣

المصدر: بنك مصر، التقارير الدورية للفروع الإسلامية ببنك مصر، أعداد مختلفة.

ويتضح من الجدول رقم(٤) مايلى:

- إستمرار زيادة محفظة الودائع بشكل سنوى مستمر خلال الفترة مما يؤكد قدرة الفروع الإسلامية لبنك مصر على جذب ودائع لشريحة العملاء الراغبين فى التعاملات وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.
- وجود قفزة فى محفظة الإئتمان وتوظيف الأموال داخليًا من ٢٨٥ مليون جنيه عام ٢٠١٠م حتى بلغت ١١ مليار جنيه تقريبا فى ٢٠٢٠م .
- إيرادات الأنشطة والخدمات المصرفية ظلت لفترات طويلة أقل من المصروفات مما كان له الأثر على ربحية الفروع الإسلامية لبنك مصر، إلى أن بدأت المعادلة تختلف بشكل تدريجى مع زيادة عمليات توظيف الأموال داخليًا وزيادة الخدمات المصرفية التى تدر إيرادات.
- إنخفاض توظيف الأموال داخل الفروع الإسلامية فى صورة المرابحات والمشاركات قد يجبرها على توظيف الجزء الأكبر خارج الفروع الإسلامية، إلا وأنه خلال الأعوام الأخيرة زادت عمليات توظيف الفروع الإسلامية بشكل ملحوظ حتى العام ٢٠٢١م.
- حققت الفروع الإسلامية معدلات منخفضة من صافى الأرباح خلال الفترات الأولى للعينة حتى وصلت مع العام ٢٠٢١م إلى ٢.٥ مليار جنية تقريبًا مما يؤكد نجاح وقدرة الفروع الإسلامية على جنى الأرباح وبشكل متزايد ومستمر.

- ارتفع المركز المالى بشكل ملحوظ من ١٩ مليار جنيه فى عام ٢٠١٠م إلى ٨٥ مليار جنيه فى عام ٢٠٢١.

ثالثا: تقييم الاستقرار المالى للبنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية:

يلعب الإستقرار في الأنظمة المالية دورًا مهمًا ومؤثرًا في الإستقرار الإقتصادي للدول،حيث تتأثر حالة الإستقرار المالي للدولة المصرية تأثير مباشر وخاصة فى فترات الأزمات المتتالية التى أثرت فى الإقتصاد المصرى بمدى إستقرار الأنظمة المالية والنقدية وعلى وجهة الخصوص النظام المصرفى المصرى. ويمكن أن يكون عدم الإستقرار المالي وآثاره على الإقتصاد مكلفًا للغاية بسبب إنتشاره أو آثاره غير المباشرة على أجزاء أخرى من الإقتصاد. ففي الواقع: قد يؤدي ذلك إلى أزمة مالية مع عواقب سلبية على الإقتصاد، ومن ثم فمن الضروري أن يكون لدينا نظام مالي سليم ومستقر وصحي لدعم التخصيص الفعال للموارد وتوزيع المخاطر.

يعد أحد الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية هو المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي لأنه يساهم في اقتصاد سليم ونمو مستدام. كما تتطلع الأنظمة المالية نحو تعزيز نظام مالي سليم وفعال من خلال الحفاظ على سلامة المؤسسات المالية وقوة البنية التحتية المالية لتحمل الأزمات والصدمات الاقتصادية المعاكسة، وبالتالي منع حدوث اضطرابات والحفاظ على الثقة في النظام المالي رغم التحديات والحروب الإقتصادية الراهنة. ويتم تحقيق ذلك في المقام الأول من خلال التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية المرخصة، والمساهمة بنشاط في تطوير أسواق مالية بشكل أكثر فعالية.

والجهاز المصرفي يعتبر أداة الدولة النقدية لإحداث استقرار مالي ومن ثم استقرار إقتصادي للدولة. وعلى الرغم من ضئالة تمثيل البنوك الإسلامية في الجهاز المصرفي المصرى إلا وأنها تعد جزءاً من كل، توثر وتتأثر بحالة الإستقرار المالى ومن ثم التأثير فى الإستقرار الإقتصادى للدولة. ومن هنا تأتى أهمية هذا الجزء فى مناقشة الإستقرار المالى للبنوك الإسلامية ومقارنتها بالاستقرار المالى بالبنوك التقليدية فى مصر، ومحدداتها ومتغيراتها المختلفة (نوع البنك – نسبة المشاركات والمرابحات/ القروض للودائع – الأرصدة لدى البنوك الأخرى – شراء أذون الخزانة – إجمالي الالتزامات – حجم الودائع – حجم الأصول – الأصول الثابتة).

بناءًا عليه يركز هذا الجزء من البحث على المنهج القياسي من أجل تقييم الاستقرار المالى للبنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية من خلال استخدام نموذج Z-score من

خلال توضيح مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات البحث، الأساليب الاحصائية المستخدمة، واختبارات فروض الدراسة.

١ – مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون الجهاز المصرفى المصرى من البنك المركزى المصرى بصفتة بنك الدولة وأداة الحكومة فى وضع السياسات النقدية ومراقبة ومتابعة أداء البنوك، بالإضافة إلى عدد ٣٨ بنك منها عدد ٣ بنوك إسلامية بالكامل وعدد ١١ بنك لديها رخصة إنشاء وتشغيل فروعًا للمعاملات الإسلامية والباقى عدد ٢٤ بنك تقليدى (تجارى – صناعى ...).

وتم إختيار عدد ٧ بنوك لعينة الدراسة، منها عدد ٣ بنوك إسلامية هى (بنك فيصل – بنك البركة – بنك أبوظبى) بالإضافة للفروع الإسلامية لبنك مصر، وتمثل ما نسبتة ٩٣% من حجم وحصة البنوك الإسلامية فى مصر. حيث تم إختيار بنوك إسلامية بالكامل مع أكبر تمثيل لبنك يمتلك فروعًا للمعاملات الإسلامية. وعدد ٤ بنوك تقليدية هى (البنك الأهلى المصرى – بنك مصر – بنك الإسكندرية – بنك الصادرات) وتم إختيارها على أساس كونها من أكبر وأهم البنوك حجمًا وتأثيرًا، بالإضافة إلى نوعها بنوك عامة، خاصة، وبنوك متخصصة.

٢ –متغيرات الدراسة

وهناك متغيران أساسيان للدراسة أولها متغير تابع والثانى متغير مستقل **كالتالى:**

أ) **المتغير التابع نموذج : z-Score** حيث يتميز هذا النموذج بقدرته على التنبؤ بإمكانيات إفلاس البنوك في المستقبل، ويعتمد على البيانات المحاسبية التاريخية المستخرجة من البيانات المالية للبنوك، حيث إنه مزيج من مقاييس كفاية رأس المال والربحية والتقلبات. ويبقى المتغير الأساسي التابع هو z-Score كمقياس لمخاطر البنك الفردية، وقد أصبح مقياس z-score مقياسًا شائعًا لسلامة البنك. ومن السمات المهمة لعلامة z-Score أنها مقياس موضوعي إلى حد ما للسلامة عبر مجموعات مختلفة من المؤسسات المالية،وأنه مقياس موضوعي لأنه يركز على مخاطر الإفلاس، أي على مخاطر نفاذ رأس المال والإحتياطيات لدى أحد البنوك (سواء كانت تجارية أو إسلامية أو غيرها). وبهذا المعنى توفر درجة z مقياسًا موضوعيًا للسلامة. ويمكن حساب مؤشر z-Score على النحو التالي(Elbadri,2015):

$$\textbf{Z-Score} = \frac{CAR+ROA}{S.D\ (ROA)}$$

وتشير Z كمقياس لإستقرار البنك، هذا يشير إلى كم أن البنك بعيدًا عن إحتمال الإفلاس، وكذا يمتاز بأنه يجمع المقاييس المحاسبية للربحية والرافعه المالية والمخاطرة الناتجة عن التذبذب فى

العائد. تستخدم Z على نطاق واسع فى الدراسات الحديثة، والمعادلة أعلاه تعنى وتوضح معكوس الإفلاس، حيث تشير Z-SCORE إلى عدد الإنحرافات المعيارية، أى أن عائد البنك علي الأصول يجب أن ينخفض عن قيمته المتوقعة قبل استنفاذ حقوق الملكية وإفلاس البنك وبالتالى: تشير درجة Z الأعلى إلى أن البنك أكثر إستقرارًا.

ب) متغيرات مستقلة: وهناك ٨ متغيرات مستقلة تتلخص فى الأتى:

X1 نوع البنك (إسلامي/ تقليدي)

ويعكس هذا المتغير الفرق "معنوي" من حيث نوع البنك (إسلامى – تقليدى) في درجة الإستقرار المالي، ويجيب على السؤال الأهم: هل هناك فرق فى الإستقرار المالى داخل مصر بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

X2 نسبة المشاركات والمرابحات (القروض) إلى الودائع

تعكس قدرة البنك على إستثمار ودائع العملاء بطرق أكثر ربحية، أى أنه يختبر ويقيس مدى تأثير وقدرة البنك على إستثمار وتوظيف ودائعه فى صورة مشاركات ومرابحات وصيغ تمويل إسلامية، مقارنة بالقروض النقدية فى البنوك التقليدية ويقارنها بحجم الودائع.

X3 نسبة الأرصدة لدي البنوك الأخرى إلى إجمالي الودائع

ويعكس هذا المتغير درجة أعلي من الضمان (متوسط أو طويل الأجل) في عدم مخاطرة إدارة البنك ولو على حساب العائد المتحقق، أى أنه عندما يلجأ البنك إلى توظيف أمواله فى صورة ودائع طرف البنوك الأخرى قد يعرض البنك لمخاطر وعدم إستقرار نتيجة لعدم تحكم البنك فى تشغيل أمواله وودائعه خارج البنك.

X4 نسبة أذون الخزانة إلى إجمالي الودائع

تعكس درجة أعلي من الضمان قصير الأجل ولكن على حساب العائد المتحقق بدرجة كبيرة. فقد تلجأ بعض البنوك إلى توظيف ودائعها فى صورة شراء أذون خزانة لعدم رغبتها زيادة المخاطرة وكذا عدم توافر قنوات توظيف أموال داخلية جيدة وكفء.

X5 حجم الأصول

يعكس أثر حجم أصول البنك على درجة الإستقرار المالي. حيث يعتبر أصول أى بنك هى العامل الأول فى قياس مؤشرات البنك الرئيسية، ومن ثم فهو يمثل أهمية فى قياس إستقرار البنك.

X6 نسبة ودائع العملاء إلي إجمالي الأصول

الودائع جزء من الإلتزامات، ومن هنا يقيس متغير حجم الودائع إلى إجمالى حجم الأصول، نسبة ودائع البنك والتى تعد الجانب الأكبر والأهم ضمن الإلتزامات ومقارنتها بإجمالى أصول البنك.

X7 نسبة إجمالي الإلتزامات إلي إجمالي الأصول

تمتلك بعض البنوك بنود أخرى لها قيمة وتأثير بخلاف حجم الودائع ضمن بنود الإلتزامات، مما يجعلنا نضع مؤشر قياس لإجمالى بنوك الإلتزامات إلى إجمالى قيمة الأصول، كأحد مؤشرات قياس الإستقرار المالى، كما أنها قد تفرق بين بعض البنوك وبعضها البعض.

X8 نسبة الأصول الثابتة إلي إجمالي الأصول

تمثل الأصول الثابتة ببعض البنوك وخاصة كبيرة الحجم أهمية وتأثير قوى فى مؤشرات الإستقرار، فيري البعض أن إمتلاك البنك لحجم كبير من الأصول ثابتة قد يؤثر بشكل مباشر فى إستقراره المالى، أو العكس: فقد يرى الرأى الأخر أن الأصول الثابتة مع البنوك الأقل حجمًا لا تؤثر فى عملية الإستقرار المالى للبنك.

٣- الأساليب الإحصائية المستخدمة

قام الباحثان بإستخدام نماذج الإنحدار المتعدد لتحليل الإستقرار المالي بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) هو عبارة عن إنحدار للمتغير التابعY على العديد (٢ فأكثر) من المتغيرات المستقلة$X_k, \ldots, X_3, X_2, X_1$، ويستخدم في قياس مدي تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع. وعليه فقد تم إستخدام الإنحدار الخطي المتعدد لقياس مدى تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في محددات أداء البنوك علي الإستقرار المالي للبنوك المقاس بـ .Z-Score و قبل أن يتم عرض نتائج تحليل الإنحدار سوف نقوم بعرض بعض التحليل الوصفي التي تعكس تفاصيل أداء كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية والفرق بينهما.

٤-الاحصاء الوصفى للمتغيرات

أ-**المتغير التابع والذى** يمثله Z-Score

جدول رقم (٥) مقارنة البنوك الإسلامية بالتقليدية والعينة ككل للإسلامى والتقليدى

	العينة ككل	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
Mean	7.146329	4.494547	19.23002
Std. Deviation	2.643349	2.072218	5.6735
Range	13.97684	9.62222	20.16264
Minimum	-1.28186	-0.88248	8.59112
Maximum	12.69498	8.739738	28.75376

المصدر :تم اعداده بواسطة الباحثان باستخدام برنامج E-views 10.

ويتضح من الجدول السابق أن تم أخذ ٣ عينات للقياس (العينة ككل للبنوك الإسلامية والتقليدية معًا– العينة للبنوك الإسلامية – العينة للبنوك التقليدية) فلقد بلغ متوسط z-score للعينة بالكامل مقدار ٧.١٥ والذى يعد مؤشر أمان وإستقرار أعلى مقارنة بنسبة الإنحراف المعيارى للعائد على الأصول والذى بلغ ٢.٦٥ حيث بلغ الحد الأدنى (– ١.٢٨) والحد الأقصى ١٢.٦٩، وهو ما يعنى أن هناك بعض البنوك قد عانت من عدم الإستقرار المالى خلال بعض الفترات.

عند المقارنة بين الإستقرار المالى فى البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية نجد أن هناك درجة إستقرار مالى لكلا النوعين (الإسلامى / التقليدى) إلا وأن درجة الإستقرار المالى بالبنوك التقليدية ١٩.٢٣ تزيد بشكل واضح عنها بالبنوك الإسلامية والتى بلغت ٤.٤٩، وما يدلل على ذلك أن الحد الأدنى للبنوك التقليدية بلغ ٨.٥٩ أى أكثر من ٨ مرات تغطية عن الحد الأدنى للبنوك الإسلامية (– ٨٨.) والحد الأقصى لها فقط ٨.٧٤ فى حين بلغ الحد الأقصى للبنوك التقليدية ٢٨.٧٥ وهو ما يعكس ضعف الإستقرار المالى للبنوك الإسلامية فى مقارنتها بالبنوك التقليدية.

وبمقارنة z-score عبر الفترة الزمينة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٠ **إتضح الأتى:-**

- متوسط Z-SCORE للبنوك الإسلامية الثلاثة بلغ ٤.٥ (بنك فيصل ٦.٤ – مصرف أبوظبى ٣.٣ – بنك البركة ٣.٩) وأتضح أن بنك فيصل الإسلامى خلال الفترة المحددة هو أفضل البنوك الإسلامية فى نسبة الإستقرار المالى.
- بينما متوسط Z-SCORE للبنوك التقليدية بلغ ١٩.٢ (بنك مصر ١٦.٢ – البنك الأهلى المصرى ١٣.٥ – بنك الإسكندرية ٢٣.٣ – بنك الصادرات ٢٣.٦) وتم ملاحظة أن البنوك الإستثمارية الأجنبية والمتخصصة مثل الإسكندرية والصادرات تتفوق عن البنوك التجارية العامة، بالرغم من إنتشار وكبر حجم الأصول والمميزات النسبية للبنوك العامة عن البنوك الأخرى.

ب–المتغيرات المستقلة

X1. المتغير المستقل الأول: هو متغير ثنائي يأخذ القيم (0) إذا كان البنك تقليدي ويأخذ القيمة (١) إذا كان البنك إسلامي، أى أنه كلما كان المتغير "معنوى" أى أن هناك فرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية فى الإستقرار المالى.

x٢. المتغير المستقل الثاني: وهو يمثل نسبة المشاركات والمرابحات (القروض) إلى الودائع

جدول رقم (٦) نسبة المشاركات والمرابحات / القروض إلى إجمالي الودائع

	العينة ككل	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
Mean	40.31874	33.53161	45.5396
Std. Deviation	17.07568	19.35597	13.09623
Range	62.02183	55.41909	48.65488
Minimum	8.624442	8.624442	21.99139
Maximum	70.64627	64.04353	70.64627

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحثان باستخدام برنامج E-views 10.

من الجدول السابق يتضح بقياس متغير نسبة المشاركات والمرابحات / القروض إلى محفظة الودائع، تبين أن المتوسط للعينة ككل بلغ ٤٠.٣٢ والإنحراف المعيارى ١٧.٠٧، بينما كان الحد الأدنى للعينة ٨.٦٢ والحد الأقصى وصل ٧٠.٦٥. وهو ما يعنى أن بعض البنوك يؤثر بها عامل القروض والمرابحات (التوظيف الداخلى) بشكل واضح، بينما لا يؤثر فى البعض الأخر من البنوك.

أن متوسط النسبة للبنوك التقليدية ٤٥.٥ يزيد نسبيًا عن البنوك الإسلامية ٣٣.٥ مما يترجم مدى قدرة البنوك التقليدية على توظيف أموالها بشكل أفضل من البنوك الإسلامية، ويؤكد أنه لا تزال أمام البنوك الإسلامية فرصة لإعادة النظر وإستحداث طرق وأساليب للتوظيف الأموال بالصيغ والأشكال الإسلامية،ومن خلال متابعة الفترة الزمنية يتضح الآتى:

- البنوك التقليدية تستطيع توظيف أموالها فى صورة (قروض) بصورة أفضل من البنوك الإسلامية.
- بلغ متوسط البنوك التقليدية ٤٥.٥ (بنك مصر ٣٠.٣ – البنك الأهلى المصرى ٣٨.١ – بنك الإسكندرية ٥٦ – بنك الصادرات ٥٧) مما يؤكد تفوق البنوك الإستثمارية الأجنبية والمتخصصة بنسب أعلى من البنوك التجارية العامة.
- متوسط البنوك الإسلامية ٣٣.٥ (بنك فيصل ١٠.٢ – مصرف أبوظبى ٥٣.١ – بنك البركة ٣٧.٣) مما يوضح تصدر مصرف أبوظبى مشهد البنوك الإسلامية وتفوقة على الأخرين بما فيها بعض البنوك التقليدية من حيث توظيف الأموال داخليًا.
- يحتاج بنك فيصل لمزيد من السياسات والإجراءات التى تؤثر فى زيادة نسبة توظيف الأموال داخليًا ومن ثم زيادة الإستقرار المالى.

X3. المتغير المستقل الثالث: نسبة الأرصدة لدي البنوك إلى إجمالي الودائع

جدول رقم (٧) مقارنة بند الأرصدة لدى البنوك الأخرى للإجمالى الودائع

	العينة ككل	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
Mean	١٨.٠١٥٤٥	١٥.٤٦١٦٦	١٩.٩٧٩٩١
Std. Deviation	١٤.٢٨٦٢٨	١٣.٧٨٩١٧	١٤.٥٢٦٢
Range	٥٣.٥٥٩٦٣	٥٣.٠٣٣٤٩	٤٩.٤٢٠٤٥
Minimum	٠.٢٣٥١١٨	٠.٢٣٥١١٨	٤.٣٧٤٢٩٦
Maximum	٥٣.٧٩٤٧٥	٥٣.٢٦٨٦١	٥٣.٧٩٤٧٥

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحثان باستخدام برنامج E-views 10.

يتضح من الجدول السابق بمقارنة بنود العينة ككل للإسلامى والتقليدى، وبين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يتضح أنه لا يوجد سمة فروق جوهرية فى هذا البند، نظرًا لأن غالبية البنوك تسعى لتوزيع وتنويع المخاطر ومن ثم فمن مبادىء الحيطة والحذر لجوء البنوك (إسلامية أو تقليدية) لإيداع جزء من أموالها لدى البنوك الأخرى، إلا وأنة على البنوك الإسلامية أن تحطاط من إيداع جزء من ودائع عملائها طرف البنوك التقليدية بفوائد محددة دون الدراية الكاملة بألية توظيف الأموال طرف تلك البنوك مما قد يعرضها لمخاطر السمعة ومخاطر تشغيلية. ومن خلال متابعة الفترة الزمنية يتضح الآتى:

- متوسط البنوك الإسلامية بلغ ١٥.٥ (بنك فيصل ٢٣.٥ – مصرف أبوظبى ٨.٤ – بنك البركة ١٤.٥) مما يوضح أن الجزء الأكبر من توظيف الودائع لدى بنك فيصل الإسلامى أكبر بكثير من باقى البنوك الإسلامية الأخرى.
- متوسط البنوك التقليدية بلغ ٢٠ (بنك مصر ٢٢ – البنك الأهلى المصرى ٢٣.٢ – بنك الإسكندرية ٢٣.٨ – بنك الصادارات ١١) مما يوضح أن البنوك التقليدية تقريبًا تتشابة وتتقارب فى ها البند نظرًا لوجود العديد من البنوك التقليدية والتى تمكن بعضها البعض من توظيف الأموال بينها وبين بعضها بشكل تنويع المخاطر.

X4. المتغير المستقل الرابع: نسبة أذون الخزانة إلى إجمالى الودائع

جدول رقم (٨) مقارنة بند إذون الخزانة للإجمالى الودائع

	العينة ككل	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
Mean	٢١.٩٩٤٣	٢٠.١٩٠٥	٢٣.٥٨١٩
Std. Deviation	١.٠٣٦٨	١.١٣٤٦	١.٠٤٦٤
Range	٥٠.٦٥٨٦	٥٠.٦٥٨٦	٥٠.٠٦٢٣
Minimum	٠	٠	٠
Maximum	٥٠.٦٥٨٦	٥٠.٦٥٨٦	٥٠.٠٦٢٣

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحثان باستخدام برنامج E-views 10.

من الجدول السابق يتضح أنه لم يظهر إختلافات كبيرة بين مقارنة العينات (العينة ككل عن مقارنة البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية) وتظهر تقريبًا جميع النسب بشكل متقارب، مما يترجم أن كلا البنوك تخصص جزء من توظيف أموالها فى توظيفات قصيرة الأجل بشكل أكثر أمانًا وبدون مخاطرة عن طريق شراء أذون خزانة. إلا وأن تقارب النسب بعضها البعض لصالح البنوك التقليدية عنها من البنوك الإسلامية حيث من الطبيعى أن يتم توظيف الأموال فى البنوك الإسلامية بنسب أكبر فى توظيفات بأشكال وصور إسلامية، وهذا ما قد بدأ يظهر فى الآفق فى أخر الفترة الزمنية.

حيث بدأت الفترة الزمنية بمعدلات أعلى من لدى البنوك الإسلامية ضمن توظيفات الأموال فى شراء أذون الخزانة ثم بدأت تنخفض بشكل تدرجيى مما يبرهن مدى سعى تلك البنوك سعيًا مختلف عن سابقه فى توظيف الأموال. وكان متوسط البنوك الإسلامية ٢٠.٢٣ (٢٠.٧ لبنك فيصل – ١٩ لمصرف أبوظبى – ٢١ لبنك البركة) بينما متوسط البنوك التقليدية ٢٣.٥٨ (١٩.٤ لبنك مصر – ٣٠ للبنك الأهلى المصرى – ٢٥.١ بنك الإسكندرية – ١٩.٨ بنك الصادرات)

وتم ملاحظة الإنخفاض التدريجى لتوظيف الأموال فى أذون الخزانة بالبنوك الإسلامية الثلاثة من عام ٢٠١١ حيث بدأت بنسب عالية تراوحت ما بين ٢٠ و٥٠% ثم مع أخر ٣ سنوات بدأت فى الإنخفاض حتى وصلت لنسب صفر% مما يترجم تغير سياسات توظيف الأموال فى السنوات الأخيرة للبنوك الإسلامية الثلاثة.

X5. المتغير المستقل الخامس: حجم الأصول

جدول رقم (٩) مقارنة حجم الأصول بالبنوك الإسلامية والتقليدية محل الدراسة

	العينة ككل	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
Mean	١٨.٢٢٨٦٦	١٧.٥٠٢١	١٨.٧٨٧٥٥
Std. Deviation	١.٣٧٣٩٤٧	٠.٦٤٣٣٢٣	١.٥٢٤٧٥
Range	٥.٠٥٢٥٢٦	٢.١٢١٨٣٤	٥.٠٥٢٥٢٦
Minimum	١٦.٣٧٣٠٧	١٦.٤٣٧٨٥	١٦.٣٧٣٠٧
Maximum	٢١.٤٢٥٥٩	١٨.٥٥٩٦٩	٢١.٤٢٥٥٩

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحثان باستخدام برنامج E-views 10.

من الجدول السابق بتحليل ومقارنة نتائج متغير حجم الأصول بلغ للعينة ككل متوسط ١٨.٢٣ متفوقًا بمراحل على نسبة الإنحراف المعيارى، إلا وأن تقارب النسب ما بين الحد الأدنى ١٦.٣٧ وبين الحد الأقصى ٢١.٤٢ تعطى مؤشر بتقارب الأداء بين البنوك ككل. وأيضًا لم تختلف الأمور كثيرًا ما بين البنوك الإسلامية بشكل منفصل والبنوك التقليدية من حيث المتوسط والحد الادنى والأقصى، وتزداد نسبيًا لدى البنوك التقليدية بشكل منطقى نظرًا لزيادة حجم أصول البنوك التقليدية مقارنة بالإسلامية.

وأوضحت الفترة الزمنية أن متوسط حجم الأصول لدى البنوك التقليدية بلغ ١٨.٧٩ (١٩.٨٥ لبنك مصر – ٢٠.٥٠ للبنك الأهلى المصرى – ١٧.٩٠ لبنك الإسكندرية – ١٧.٠٧ ببنك الصادرات) مما يؤكد تقارب متوسطات متغير حجم الأصول للبنوك التقليدية. بينما بلغ المتوسط بالبنوك الإسلامية ٢٠.١٩ (١٧.٩٨ ببنك فيصل – ١٧.١٨ بمصرف أبوظبى – ١٧.٣٥ ببنك البركة) ولم يتم ملاحظة فروق جوهرية بين متوسطات حجم الأصول بالبنوك الإسلامية أيضًا.

X6.المتغير السادس:حجم الودائع

جدول رقم (١٠) حجم الودائع طرف البنوك الإسلامية والتقليدية والعينة ككل

	العينة ككل	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
Mean	٨٣.٣٢٤١٤	٨٦.٣٤٣٦٣	٨١.٠٠١٤٦
Std. Deviation	٧.٧٢٥٢٩٣	٣.١٣٩٨٩٧	٩.٣٠٢٥٤٩
Range	٦٢.٣٦١٧٨	١٤.٧١٤٦٤	٦٢.٣٦١٧٨
Minimum	٦٣.١٤٩٤٧	٧٦.٩٠٣١٧	٦٣.١٤٩٤٧
Maximum	١٢٥.٥١١٣	٩١.٦١٧٨١	١٢٥.٥١١٣

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحثان باستخدام برنامج E-views 10.

يتضح من الجدول السابق أن متوسط حجم الودائع لدى العينة ككل بلغ ٨٣.٣٢ مما يمثل نسبة عالية مقارنة بنسبة الإنحراف المعيارى، بينما بلغ الجد الأدنى للعينة ٦٣.١٥ مقارنة بالحد الأقصى ١٢٥.٥١ مما يوضح مدى زيادة متغير حجم الودائع فى التأثير. ونلاحظ مدى زيادة نسبة الودائع للبنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية مما يبرهن قدرة البنوك الإسلامية على جذب محفظة ودائع أفضل نسبيًا من نسبة الودائع طرف البنوك التقليدية، ويوجد بعض البنوك التقليدية وصل الحد الأقصى لحجم الودائع نسبة أكبر منها فى البنوك الإسلامية.

وعن حجم ودائع البنوك الإسلامية خلال الفترة الزمنية إتضح أن متوسط حجم ودائع البنوك الإسلامية بلغ ٨٦.٣٤ (٨٧.٤٢ ببنك فيصل – ٨٤.٧٣ مصرف أبوظبى – ٨٦.٨٨ بنك البركة) بينما متوسط حجم ودائع البنوك التقليدية ٨١.٠٠ (٨٤.٨٦ ببنك مصر – ٧٨.٢٥ بالبنك الأهلى المصرى – ٨٢.٤٤ ببنك الإسكندرية – ٧٨.١٧ بنك الصادرات) ويلاحظ تفوق نسبي لحجم ودائع البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية مما يمثل دلالة قوية على قدرة البنوك الإسلامية على جذب محفظة ودائع وعملاء ودائع بشكل أفضل.

X7. المتغير المستقل السابع: إجمالى الإلتزامات

جدول رقم (١١) إجمالي الإلتزامات طرف البنوك الإسلامية والتقليدية محل الدراسة

	العينة ككل	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
Mean	٩٢.٧٠٥١٨	٩٣.٠٠٥١٦	٩٢.٤٧٤٤٢
Std. Deviation	٥.٥٦٠٩٢٥	٢.٤٦١٠٣٨	٧.١١٢٦٣٤
Range	٤٦.٤٢٨٣٤	٨.٧١٧٩٤٤	٤٦.٤٢٨٣٤
Minimum	٨٦.٧٦٥١٦	٨٦.٩٩٢٤٦	٨٦.٧٦٥١٦
Maximum	١٣٣.١٩٣٥	٩٥.٧١٠٤١	١٣٣.١٩٣٥

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحثان باستخدام برنامج E-views 10.

يتضح من الجدول السابق أنه بالرغم من قياس متغير حجم الودائع كأهم مؤشر ضمن إجمالى الإلتزمات لدى البنوك، إلا وأنه وللتأكد من عدم وجود إلتزامات أخرى قد تكون مؤثرة، تم قياس إجمالى الإلتزامات إتضح أنه لا يوجد فروق جوهرية ما بين البنوك الإسلامية والتقليدية وأيضًا للعينة ككل. مما يؤكد أن متغير حجم الودائع من أهم متغيرات الإلتزامات وأيضا كافة متغيرات الدراسة.

وعن متوسط إجمالى الإلتزامات بالبنوك الإسلامية بلغ ٩٣ (٩٠.٥٠ لبنك فيصل – ٩٤.٢٥ مصرف أبوظبى – ٩٤.٢٧ لبنك البركة) بينما متوسط البنوك التقليدية ٩٢.٤٧ (٩٧.٢٨ لبنك مصر – ٩٣.١١ للبنك الأهلى المصرى – ٨٩.٦٩ ببنك الإسكندرية – ٨٩.١٦ بنك الصادرات) ليؤكد التفوق النسبى للبنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية من حيث الإلتزامات والذى ظهر بشكل واضح فى مقارنة حجم الودائع.

X8. المتغير المستقل الثامن: حجم الأصول الثابتة

جدول رقم (١٢) مقارنة بند الأصول الثابتة

	العينة ككل	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
Mean	٠.٨٩٤١٣٨	١.١٨٦٠٨٨	٠.٦٦٩٥٦١
Std. Deviation	٠.٤٩٧٢٧٦	٠.٣٢٣٢٠٣	٠.٤٩٣٦٩٦
Range	٢.٣٦١٧٤٦	١.٢٠٥١١٤	٢.٣٦١٧٤٦
Minimum	٠.١٦٧٥٥	٠.٦٠٥٨٥٦	٠.١٦٧٥٥
Maximum	٢.٥٢٩٢٩٦	١.٨١٠٩٧	٢.٥٢٩٢٩٦

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحثان باستخدام برنامج E-views 10.

من الجدول السابق يتضح أنه بقياس مؤشر حجم الأصول الثابتة أتضح أن متوسط حجم الأصول الثابتة للعينة ككل (الإسلامى/التقليدى) لم يصل إلى ١% وأيضًا بالنسبة للبنوك الإسلامية ومقارنتها بالتقليدية كان يتراوح عند ١% يزيد أو يقل نسبيًا.

وإتضح أن متوسط حجم الأصول الثابتة للبنوك الإسلامية بلغ ١.١٩ (١.٢٤ ببنك فيصل – ١.٣٤ مصرف أبوظبى– ١ ببنك البركة) بينما متوسط حجم الأصول الثابتة للبنوك التقليدية كان ٦٧. (٣. لبنك مصر – ٤. بالبنك الأهلى المصرى – ٧. لبنك الإسكندرية – ١.٣ ببنك الصادرات) وتم ملاحظة تقارب النسب بين كلا النوعين من حيث متوسط القياس.

٥-إختبارات فروض الدراسة

أ- محددات الإستقرار المالى للبنوك الإسلامية فى مقابل البنوك التقليدية

جدول رقم (١٣) مقارنة محددات الاستقرار المالى للبنوك الإسلامية والتقليدية

Variable	Z-score	المشاركات والمرابحات (القروض) إلى الودائع	الأرصدة لدي البنوك إلى إجمالي الودائع	أذون الخزانة إلى الودائع	حجم الأصول	دائع العملاء إلي إجمالي الأصول	إجمالي الالتزامات الي اجمالي الأصول	الأصول الثابتة إلي إجمالي الأصول
Bank Type	6.529*** (1.155)	33.53*** (6.94)	15.46*** (3.777)	0.2*** (0.037)	17.5*** (2.607)	86.3*** (11.28)	93*** (12.83)	1.19*** (0.12)
R	0.565	0.506	0.445	0.548	0.631	0.68	0.66	0.766
R^2	0.32	0.256	0.198	0.301	0.399	0.463	0.436	0.586
Model SIGNIFICANCE	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحثان باستخدام برنامج E-views 10.

من الجدول السابق عند المقارنة ما بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية فى درجة الإستقرار المالى مقاسة بـ Z-score ومحدداتها المختلفة والتى تشمل ٨ متغيرات (نسبة المشاركات والمرابحات/القروض إلى الودائع – الأرصدة لدي البنوك الأخرى – أذون الخزانة والأوراق الحكومية – إجمالى حجم الأصول – محفظة الودائع – إجمالى الإلتزامات – حجم الأصول الثابتة) **يتضح الأتى:**

- وفقًا لنموذج الإنحدار البسيط: هناك فرق " معنوى " بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية فى درجة الإستقرار المالى ومحدداته، حيث تم الإشارة إلى البنوك الإسلامية (١) والبنوك التقليدية (0)، أى أن هناك إختلاف جوهرى بدرجة ثقة ٩٩% ما بين البنوك الإسلامية والبنوك التقلدبية من حيث الإستقرار المالى ومحدداته.
- R (معامل الإرتباط) تعنى أن هناك علاقة إرتباط بين نوع البنك وبين الإستقرار المالى، حيث أشارت Z-score أن معامل الإرتباط ٠.٥٦٥ (إرتباط متوسط)، وكذا إتضح أنه (إرتباط متوسط) على مستوى باقى المحددات.
- R^2 (معامل التحديد) حيث يقيس درجة تأثير متغير نوع البنك فى الإستقرار المالى، (٣٢%) من التغير فى الإستقرار المالى يعود إلى إختلاف نوع البنك.

ب- الإستقرار المالى للبنوك الإسلامية فى مقابل البنوك التقليدية

- **المنهجية المستخدمة في التقدير:**

يجب في البداية معرفة أي الاختبارات القياسية مناسبة لاختبار فروض الدراسة. ومن ثم تم تنفيذ اختبار جذر الوحدة root unit لمعرفة درجة استقرار المتغيرات محل الدراسة باستخدام برنامج Stata.

- **نتائج تقدير اختبار استقرار المتغيرات:**

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لجميع المتغيرات الخاضعة للدراسة وقد تم استخدام اختبار Fisher-type test مع اختباريكي فولر المعدل Augmented Dickey Fuller للتحقق من استقرارها، وجاءت نتائج الاختبار كالتالي:

جدول رقم (١٤) نتائج اختبار ديكي فولر (ADF) لاستقرار المتغيرات

المتغيرات	عند المستوى I(0)		الفرق الأول I(1)		درجة التكامل
	statistics	p-value	statistics	p-value	
Y	٢٤.٨٩٠٠	**٠.٠٣٥٧			I(0)
X2	٨.٥٥٩٢	٠.٨٥٨٢	٦٤.٢٨٦٤	***٠.٠٠٠٠	I(1)
X3	١٣.٤٩٤٠	٠.٤٨٨٠	٥٨.٦٣١٥	***٠.٠٠٠٠	I(1)
X4	٢٩.٢٥٨٦	***٠.٠٠٩٦			I(0)
X5	٠.٨٢٥٥	١.٠٠٠٠	٣٦.٧٣٨٥	***٠.٠٠٠٨	I(1)
X6	١٥.٦٣٠٥	٠.٣٣٦٥	٥٣.٦٦١٣	***٠.٠٠٠٠	I(1)
X7	١٨.٣٦٥٣	٠.١٩٠٦	٥٦.٨٦٣٧	***٠.٠٠٠٠	I(1)
X8	١١.٣٨٣٨	٠.٦٥٥٧	٩٥.٠٢٠٤	***٠.٠٠٠٠	I(1)

** معنوية عند ٥% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon,1996)

*** معنوية عند ١% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon, 1996).

في ضوء الجدول السابق لنتائج اختبار استقرار المتغيرات محل الدراسة، عند مقارنة القيم المحسوبة بالقيم الحرجة عند مستوي معنوية ٥% و١%، يتضح أن البيانات غير مستقرة عند الدرجة نفسها، حيث إن بعضها مستقر عند المستوى والبعض الآخر عند الفرق الأول؛ لذلك سيتم استخدام أسلوب ARDL لاختبار التكامل المشترك بين البيانات محل الدراسة.

جدول رقم (١٥) قياس الإستقرار المالى للبنوك الإسلامية والتقليديةz-score

	المتغير المستقل	Model 1 العينة ككل	Model 2 البنوك الإسلامية	Model 3 البنوك التقليدية
X1A	نوع البنك (إسلامي/ تقليدي)	-1.2848** (0.632)		
DX2	نسبة المشاركات والمرابحات (القروض) إلى الودائع	-.0984 (0.0889)	-.1328 (0.1545)	-.0924 (0.1026)
DX3	نسبة الارصدة لدي البنوك إلى إجمالي الودائع	-.0129 (0.359)	.01157 (0.0507)	-.0081 (0.0478)
X4	نسبة أذون الخزانة إلى إجمالي الودائع	-7.8805** (3.0663)	-13.4767*** (4.4921)	-4.3368 (4.0524)
DX5	حجم الاصول	-.9558 (3.233)	-.6888 (5.6224)	-2.9477 (3.8121)
DX6	نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الأصول	-1.3008 (0.1251)	-.2864 (0.2519)	-.1501 (0.138)
DX7	نسبة إجمالي الإلتزامات الي إجمالي الأصول	.14862 (0.12097)	-1.92*** (0.5957)	0.1606 (0.1389)
DX8	نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول	.9373 (1.262)	0.9129 (2.2540)	1.2334 (1.3897)
R^2		17.07%	48.98%	15.98%
Model Significance		0.000	0.000	0.000

المصدر: إعداد الباحثان بإستخدام برنامج E-VIEWS

تم إعداد ثلاثة نماذج لقياس الاستقرار المالي، النموذج الأول:(يقيس درجة الاستقرار المالي لكافة العينة محل الدراسة سواء أكانت بنوك إسلامية وتقليدية معاً)، أما النموذج الثاني: (فهو يقيس درجة الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية فقط)، بينما النموذج الثالث: (يقيس درجة الإستقرار المالى للبنوك التقليدية فقط) **ونوضح الأتى:**

أ) على مستوى النماذج ككل:

١- معنوية النماذج المختلفة وقوتها التفسيرية، يتضح عند قياس (نوع البنك) أى أن هناك فرق جوهري، حيث مستوى معنوية النماذج جميعها " ٠.٠٠٠ معنوية " أي أن النموذج قادر على قياس الإستقرار المالى عند درجة ثقة ٩٥%، وأن البنوك الإسلامية أقل فى إستقرارها المالى من البنوك التقليدية. أخذاً فى الإعتبار المحددات الأخرى للاستقرار المالي.

٢- R2 وهو ما يعنى أن النموذج:

* يستطيع تفسير نسبة ١٧.٠٧% من التغير فى الاستقرار المالى للبنوك الإسلامية والتقليدية معًا من خلال العوامل المستقلة التى تم قياسها.

* تفسير ما نسبتة ٤٨.٩٨% من التغير في الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية.

* تفسير ما نسبتة ١٥.٩٨% من التغير في الاستقرار المالي للبنوك التقليدية.

ب) على مستوى المتغيرات المستقلة:

١- **نوع البنك (إسلامي / تقليدي)**، حيث بلغ معامل الانحدار (**١.٢٨٤٨ -) وهو ما يعني أن هناك اختلاف جوهري بدرجة ثقة ٩٥% بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، حيث اتضح أن البنوك الإسلامية تتمتع بدرجة إستقرار مالى أقل من البنوك التقليدية. وأن الفرق بينهما جوهريًا.

٢- **نسبة المشاركات والمرابحات (القروض) إلى الودائع**، هذا المتغير غير معنوي في النموذج التقليدي والإسلامي. وقد يفسر ذلك بصغر حجم العينة فلم تعطى حجم البيانات الفرصة لاظهار تاثير المتغيرات بدقة.

٣- **نسبة الأرصدة لدى البنوك الأخرى إلى إجمالي الودائع**، هذا المتغير غير معنوي بالبنوك التقليدية، وأيضاً تعتبر غير معنوية بالبنوك الإسلامية حيث تشير إلى ضعف هذا المتغير بالبنوك الإسلامية لضعف تأثير استثمار الأموال لدى البنوك الأخرى (إسلامية / غير الإسلامية) حيث هناك ضوابط ومحددات لتوظيف أموال البنوك الإسلامية طرف البنوك الأخرى، وبمقارنة العينة ككل تشير إلى كونها معنوية وذلك لتأثير البنوك التقليدية بشكل أكبر من البنوك الإسلامية.

٤- **نسبة أذون الخزانة إلى إجمالي الودائع**، ويشير هذا المتغير إلى كونه متغير معنوى بالبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وعدم تأثيرة بشكل قوي لأسباب عديدة منها. قد تعتبر أموال عاطلة بالبنوك التقليدية تجلب أرباح منخفضة بمقارنة بتوظيفات الأموال الأخرى والتى تؤثر بشكل مباشر فى الربحية، إلا وأن البنوك الإسلامية قد تلجأ إلى أذون الخزانة نظراً لعدم قدرتها على توظيف الأموال بالصور والأشكال الإسلامية فهي تعد إحدى وسائل توظيف الأموال الأكثر أماناً وأقل خطورة إلا وأنها أيضاً تعد أقل ربحية وعائد.

٥- **حجم الأصول**، متغير غير معنوي بكلا النوعين، فالبنوك التقليدية قد يزيد حجم أصولها مقارنة عن حجم أصول أقل فى البنوك الإسلامية، ويرجع هذا بشكل مباشر إلى إنتشار وعدد فروع وحجم البنوك التقليدية ومقارنتها بالبنوك الإسلامية.

٦- **نسبة ودائع العملاء إلى إجمالى الأصول،** كلاهما غير معنوي بالبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية مما يشير إلى تأثيرها الضعيف، إلا وأنه على مستوى العينة ككل يتضح معنويتها وذلك نظراً لأهمية متغير حجم الودائع.

٧- **نسبة الإلتزامات إلى إجمالي الأصول،** معنوي بالبنوك التقليدية حيث حجم الأصول الأكبر جدًا مقارنة بالإلتزامات، ومعنوي بالبنوك الإسلامية أثر بالعينة بشكل أكبر وذلك نتيجة لتأثير الالتزامات كنسبة مقارنة بحجم الأصول عنها بالبنوك التقليدية.

٨- **نسبة الأصول الثابته إلى إجمالى الأصول،** غير معنوي بكلا النوعين.

الجزء الرابع النتائج والتوصيات

أ-نتائج البحث:

- تعد مصر سوقًا جذابة للتمويل الاسلامى،تأسيسًا على ما يمثله التمويل الاسلامى من وسيلة للمساهمة فى تطوير وتنويع الخدمات المالية فى مصر ،وزيادة الشمول المالى وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- تشكل نسبة الودائع فى البنوك الاسلامية حوالى ٧% فى المتوسط خلال فترة البحث من حجم الودائع فى السوق المصرفية المصرى.
- تمثل نسبة حجم أعمال البنوك الاسلامية حوالى٥% فى المتوسط خلال فترة البحث من حجم الأعمال فى السوق المصرفية المصرى.
- بلغت نسبة أصول البنوك الاسلامية حوالى ٤% فى المتوسط خلال فترة البحث من قيمة إجمالى قيمة أصول البنوك العاملة بالقطاع المصرفى المصرى بعد استبعاد الفروع الاسلامية للبنوك التقليدية.
- استمرار زيادة محفظة الودائع للبنوك الاسلامية بشكل سنوى مستمرخلال فترة البحث مما يؤكد قدرة البنوك الاسلامية على جذب ودائع لشريحة العملاء الراغبين فى التعاملات وفق ضوابط وأحكام الشريعة الاسلامية.
- متوسط حجم ودائع البنوك الاسلامية أعلى من البنوك التقليدية،مما يمثل دلالة قوية على قدرة البنوك الاسلامية على جذب محفظة ودائع وعملاء ودائع بشكل أفضل.
- وجود درجة إستقرار مالى للبنوك الإسلامية إلا وأن الإستقرار المالى للبنوك التقليدية أعلى منه بالبنوك الإسلامية على مستوى Z- SCORE ومحدداته (نوع البنك –

المشاركات والمرابحات/القروض – الأرصدة لدى البنوك الأخرى – أذون الخزانة – حجم الأصول – محفظة الودائع – إجمالي الإلتزامات – حجم الأصول الثابتة).

- محددات الاستقرار المالى فى البحث(نوع البنك – المشاركات والمرابحات/القروض – الأرصدة لدى البنوك الأخرى – أذون الخزانة – حجم الأصول – محفظة الودائع – إجمالي الإلتزامات – حجم الأصول الثابتة)تفسر نحو ١٧,٠٧%،٤٨,٩٨%،و١٥,٩٨% من الاستقرار المالى فى البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية معًا،البنوك الاسلامية،والبنوك التقليدية على التوالى.

ب-التوصيات:

- تعزيز إطلاق قدرة البنوك الإسلامية للإسهام الأكثر فعالية في عمليات التنمية، حيث إن المؤسسة المصرفية الإسلامية تتعامل بنظام المشاركات والمرابحات والتي تعد أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للإستثمار من شريحة العملاء الراغبين في إتمام تعاملاتهم وفقاً لمبدأ (الحلال والحرام).
- إسناد دور أكبر للبنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغير التي تعد عصب الإقتصاد القومي، وأيضاً سيكون له الدور الأكبر في إستثمار وتوظيف الأموال داخليًا ومن ثم زيادة ربحية البنك والتي تؤثر بشكل كبير في الاستقرار المالى للبنوك الإسلامية.
- العمل على زيادة مؤشرات قياس الاستقرار المالى للبنوك الإسلامية والتي منها (زيادة توظيف الأموال داخليًا في صورة مشاركات ومرابحات – زيادة محفظة الودائع – تنويع محفظة توظيف الأموال – زيادة حصة تمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر).

جـ-الأبحاث المستقبلية

بالرغم من المساهمة المتواضعة للبحث فى سد الفجوة البحثية التى حاول البحث من خلال التحليل النظرى والتحليلى والقياسى والنتائج التى تم التوصل إليها ،فإن هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث حول البنوك الاسلامية وقياس درجة الاستقرار المالى الخاص بها وتقييم أنشطتها،مستقبل البنوك الاسلامية فى ظل التكنولوجيا المالية، واتباع أدوات السياسة النقدية غير التقليدية،والعوامل المؤثرة فى التخطيط المصرفى للبنوك الاسلامية.

قائمة المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

- بسام،بهاد الدين بسام.(٢٠٠٨). دور المصارق الاسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهرة، غزة.
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- مجلة المستثمرون.(٢٠١٠). تغيرات جذرية في خريطة البنوك الإسلامية بـ «مصر"،متاح على http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=1338
- المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.(٢٠٠٥). البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي. نوفمبر، ٢٠٠٥.

ب-المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdullah ,Sherin Galal.(2009).The development of Islamic finance: Egypt as a case study, Journal of Money Laundering Control. Emerald Group Publishing Limited, Vol. 12 No. 1.
- Abedifar, P., Ebrahim, S., Molyneux, P., Tarazi, A. (2014). Islamic banking and finance: Recent empirical literature and directions for future research. Journal of Economic Surveys, Vol. 29(4).
- Ahmed, H., Asutay, M., Wilson, R. (2016). Islamic Banking and Financial Crisis: Reputation, Stability and Risk. United Kingdom: Edinburgh University Press, Vol. 29, p141-144.
- Amel Belanes, Zied Ftitic and Rym Regaieg. (2015). What can we learn about Islamic banks efficiency under the subprime crisis? Evidence from GCC Region. Pacific-Basin Finance Journal, Volume 33, June, Pages 81-92.
- Andrew ,Cunningham.(2013). Time for Egypt to Take a Lead on Islamic Finance. Available at https://www.darienmiddleeast.com/about-andrew-cunningham/
- Bourkhis, K., Nabi, M.S. (2013).Islamic and conventional banks' soundness during the 2007-2008 financial crisis. Review of Financial Economics, 22(2), pp 68-77.
- Cihak, M. and Hesse, H.(2008).Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis. IMF Working Papers.
- Cihak, M., Hesse, H. (2010). Islamic banks and financial stability: An empirical analysis.IMF Working Paper, WP/08/16, International Monetary Fund.

- E. Smolo, A. Mirakhor.(2010).The global financial crisis and its implications for the Islamic financial industry.International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 3 (4).
- Faisal Alqahtani, David G.Mayes and KymBrown.(2017).Islamic bank efficiency compared to conventional banks during the global crisis in the GCC region.Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Volume 51, November.
- Fayed, Mona Esam.(2013).Comparative Performance Study of Conventional and Islamic Banking in Egypt.Journal of Applied Finance & Banking, vol. 3, no. 2.
- https://adib.ae/ar/Pages/About_ADIB_International_Presence.aspx
- https://www.albaraka-bank.com.eg/about/.aspx
- Iqbal, M.(2001).Islamic Banking and Finance: New Perspectives on Profit Sharing and Risk Cheltenham: Islamic Economic Studies. Journal of Economic Surveys, Vol. 8(2).
- Kabir, M.N., Worthington, A. (2017).The competition-stability/fragility nexus: A comparative analysis of Islamic and conventional banks. International Review of Financial Analysis, 50(C), 111-128.
- Kouser, R., Aamir, M., Mehvish, H. and Azeem, M.(2011).Camel Analysis for Islamic and Conventional Banks: Comparative Study From Pakistan.Economics and Finance Review, Vol. 1(10).
- M.K. Bader, S. Mohamad, M. Ariff, T. Hassan. (2008).Cost, revenue and profit efficiency of Islamic versus conventional banks: International evidence using Data Envelopment Analysis Islamic Economic Studies. 15 (2).
- Marei M. Elbadri,(2015). Measuring The Financial Stability of Islamic and Conventional Banks in Turkey.Institute of Graduate Studies and Research in Partial fulfilment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Banking and Finance, Eastern Mediterranean University.
- Mohammad Dulal Miah and Helal Uddin. (2017). Efficiency and stability: A comparative study between islamic and conventional banks in GCC countries.Future Business Journal, Volume 3, Issue 2, December, Pages 172-185.
- OECD. (2010).Competition, Concentration and Stability in the Banking Sector.available at http://www.oecd.org/competition/sectors/46040053.pdf.
- R.T. Ariss,. (2010).Competitive conditions in Islamic and conventional banking: A global perspective.Review of Financial Economics, 19 (3).

- S. Louati, A. Louhichi, Y. Boujelbene. (2016).The risk-capital-efficiency trilogy: A comparative study between Islamic and conventional banks. Managerial Finance, 42 (12).
- T. Beck, A. Demirgüç-Kunt, O. Merrouche.(2013).Islamic vs. conventional banking: Business model, efficiency and stability. Journal of Banking Finance, 37 (2), pp. 433-447.
- Wafik Grais.(2012).Islamic Finance A Development Opportunity for Egypt.central bank of Egypt, October 30th.
- Y. Suzuki, M.D. Miah, M. Wanniarachchige, U.m.(2017). Banking and economic rent in Asia: Rent effects, financial fragility, and economic development Routledge.London and NY.
- Zaher, T.S. and Hassan, M.K. (2001).A comparative literature survey of Islamic finance and banking.Financial Markets, Institutions & Instruments, Vol. 10 No. 4, pp. 155-199، available at: www.blackwell-synergy.com/toc/fmii/10/4 (accessed 1 February 2008).